

## لنستلهم الدروس والعبر من الذكرى ( 73 ) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

### اليوم العالمي لحقوق الإنسان

### 10 ديسمبر 2021



1950 < البداية الرسمية  
للاحتفال

1948 < اعتماد الإعلان العالمي  
لحقوق الإنسان



### INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS DAY

#### أهدافه

إحياء كرامة الملايين  
و وضع الأساس لعالم  
أكثر عدلا

تعزيز المساواة في الكرامة  
والقيمة لكل شخص

الدفاع عن حقوق  
الأفراد أينما وجدوا

مشاركة الشباب ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة

## بيان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بمناسبة مرور (73) عام على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨ « بأن أساس الحرية والسلام والأمن في العالم ، يأتي من إقرار ما لجميع البشر من قيمة وكرامة أصيلة فيهم ، ومن حقوق متساوية للجميع ، وأن أي تجاهل لحقوق الإنسان يفضي إلى أعمال تؤدي إلى القمع والإضطهاد والعنف والحروب ، وعلى معاملة الآخر بغير التساوي له . »

إنطلقت تلك الصرخات المدوية من الأمم والشعوب نتيجة لآسسي الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر بين قتييل وجريح وهشوه ، وخراب ودمار لألاف المدن والقرى والقصبات في معظم دول العالم ، ومورست خلالها إنتهاكات جسيمة و وحشية لا تعد ولا تحصى ضد الإنسان ، ولعدم تكرار تلك الآسسي والويلات صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأغني بعد ذلك بعهود ومواثيق دولية عديدة ومن أبرزها [ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وإتفاقات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وإتفاقية منع كل أنواع التمييز ضد المرأة ، وإتفاقية مناهضة التعذيب ، وأكثر من خمسين صكاً ] من أجل ان تضيف قوة القانون على الحقوق والحريات المتضمنة في الإعلان العالمي ، لوضع معايير ومبادئ هامة لضمان حقوق الإنسان بشكل عام ، وحماية الأقليات والمجموعات القومية والدينية والمذهبية الذين يتعرضون للإضطهاد والقتل والتهميش والتهميش القسري ، وكذلك الشرائح الضعيفة كالمرأة والطفل والأسرى والمهجرين .. إلا أنها للأسف الشديد بموجب تقارير منظمة العفو الدولية فإن أكثر من ثلثي دول العالم تنهتك حقوق الإنسان في بلدانها بأشكال وأساليب مختلفة من بينها دول كبرى أعضاء في مجلس الأمن الدولي ، كان المفروض منها أن تقطع أشواط واسعة في مجال إحترام حقوق الإنسان والمواطنة .

لا شك إن مسألة حقوق الإنسان باتت من الأمور الأساسية في إهتمامات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مؤتمراتها وتقاريرها الدورية ، لكن في الواقع فإن بنود الإعلان العالمي والمواثيق الدولية لا يجري الإلتزام بها ، وهناك تلكؤ كبير في الجانب التنفيذي رغم مرور (٧٣) عاماً على إعلان الوثيقة الدولية ، وموافقت معظم الحكومات عليها وأدخلت موادها الأساسية في دساتيرها ، إلا إنها تحاول بمختلف الذرائع والأساليب العلتوية التنصل عنها وتمارس إنتهاكات فظة بحق مواطنيها وشعوبها ومنها العراق .

أما بخصوص بلدنا العراق شهد منذ عقود تدهوراً متصاعداً في أوضاع حقوق الإنسان وعلى كل الصعد

اللتمة في ص 17



### المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان  
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

### Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested  
of Human right, Element of  
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi\_democratic\_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي  
Iraqi Democratic Forum

### دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى  
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق  
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني  
والقانون لنشر مقالاتهم  
وبحوثهم في المجلة.

## هل بات سيناريو تشكيل

### الحكومة طقوس فرض عين ؟

علي عرمش شوكت



كلما اقترب تشكيل الحكومة بعد الانتخابات تبرز « بنوراما سوداء » تبدو معدة سلفاً عناوينها الكبيرة تشير الى ما سمي بـ « حقوق المكونات » المعمدة بتراتيل شبيهة بالطقوس التي لا مفاض من أدائها. كل ذلك يطرح على طاولة تقاسم الوليمة

وعادة. ويكون فيصل التحاوص فيها، هو ما درج على تسميته بالاستحقاق الانتخابي . الذي يحاط باحتراس شديد من قبل اصحابه و تصبغ الخطوط الحمراء تشكل اسوارا وربما مكهربة غير قابلة للتماس او حتى للدقتراب منها .

هذه هي « بسملة » تشكيل كابينه الحكومة العراقية منذ سقوط النظام السابق.. طبعاً هذا على فرض قد تم عبور عبئة تكليف رئيس الوزراء التي هي الاخرى غالباً ما تواجه شراسة التدخلات الاقليمية والدولية، فضلاً عن الصراعات التناحرية الداخلية، ولن يتم تجاوزها بغير عملية قيصرية عصبية .. فماذا سيختل المرء يا ترى حينما تصاب تلك التي تسمى بـ «الاستحقاقات سواء كانت انتخابية ام مكوناتية » بعصف صادر عن انتفاض حراك الشارع، الذي قلب الطاولة وغير المعادلة لصالح قوى التغيير الشامل وان كانت ما زالت غير مكتملة .

اليوم يحتمد الصراع، مثاراً بسبب ارادة صاحب المقاعد النيابية الاكبر نحو اخذ قرار تكليف رئيس الوزراء دون التوافق مع الخاسرين، عكس ما كان عليه التقليد الكارثي فيما يخص تشكيل الحكومات السابقة. واذا ما عنى ذلك فيعني قطعاً الرجوع الى العادة { ٧٦ } من الدستور، التي دأبت الكتل المنتفذة على لي عنق هذه العادة الحاكمة، والتصرف حسب اعرافها المخالفة لنصوص الدستور، دون اي رادع.. واذا ما تمت العودة الى السياقات الدستورية، فستكون طريق المحاصصة مقفولة. الامر الذي يحط من مقدار حصة المقعد النيابي المكوناتي.. فيما بالكم بفقدان العدد الاكبر من مقاعد المتنفذين . اذا التفسير الأرجح هي بداية الازاحة النوعية السياسية في المشهد العراقي. ومن ثم ستعكس حالها على مستقبل الاداء السياسي المخرب اصلاً ، والذي القى بخراجه الشامل على عموم مفاصل الحياة في البلاد .

ولهذا اخذ الخاسرون يميلون يبحثهم عن الاصوات الضائعة، وتبعاً لها فقدان عدد من الكراسي الانتخابية. يحصرون سعيهم حول من سيكون رئيساً للوزراء ؟ بل والاهم لديهم كما يبدو، قد صار يتمحور ضمن نطاق دائرة من الذي سيأخذ حق اختيار الرئيس.. ان هذه المعضلة غدت تشكل غصة ليس لدى الطبغمة الحاكمة القدرة على هضمها . ولكن غير بعيد ان تسوّف الامور بفعل الضغوط العابرة للحدود وللبحار على حد سواء. اذ ان الانسداد لم ولن تتوفر امكانية لتفكيكه. ان في هذه اللوحة ما يفرض حاله والمتمثل بالدعوة الى حشد القوى المنتفضة بمختلف صنوفهم على قاعدة برنامج التغيير الديمقراطي الشامل وبسط العدالة الاجتماعية ودولة المواطنة .

## حقوق الإنسان فوق الدستور

حميد طارش



ظهر حديثاً مصطلح مبادئ فوق الدستورية، أي بمعنى علوها وسبقوها على الدستور ، وهي لا تسقط بسقوطه ولا تنال منها الثورات والانقلابات والاحتلال، هذه المبادئ تتعلق بحقوق الانسان

الاساسية، التي تأتي الدساتير للكشف عنها وليس منحها، وتأمينها وليست مصادرتها، وهي لصيقة بالانسان ولا تنفصل عنه وسواء كان محكوماً أم حاكماً وسجيناً أم حراً ولا جنّاً أم مواطناً ومهاجراً شرعياً أم غير شرعي .

وأصبحت تلك الحقوق غير داخلية في الاختصاص المحجوز للدولة بعد تدويلها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفقاً لنص ميثاق الأمم المتحدة على احترام حقوق الانسان وتعزيزها ، لذلك لا تعد الحماية الدولية لها تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول أو مساساً بسيادتها .

ولم تتوقف الأمم المتحدة عند حدود نص ميثاقها وإنما أصدرت الإعلان العالمي لحقوق الانسان في العاشر من كانون الاول عام ١٩٤٨ ليكون يوماً عالمياً لمراجعة مستوى التمتع بتلك الحقوق الذي لا يزال دون المستوى المطلوب. فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لها في العديد من دول العالم وخاصة بلدان العالم النامي .

وقد صدرت العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان. وتأسيس عدة آليات لمراقبة تنفيذها من قبيل اللجان والمقررين وتلقي الشكاوى. وإجراء الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان بمشاركة حكومات الدول وأصحاب المصلحة .

وعلى الرغم مما مثلته تلك الآليات من أهمية في مسار الحماية والتعزيز لتلك الحقوق إلا أن مستوى الحرمان منها والاعتداء عليها لا يزال خطيراً في الدول المذكورة آنفاً. ولا يزال يشهد جرائم الرق والاتجار بالبشر ومصادرة الحريات والتمييز والحرمان من الضمان الاجتماعي عند العجز والبطالة والمرض. وما زالت تعاني المرأة والطفل وذوو الاحتياجات الخاصة من صعوبات كبيرة. تتعلق بالحصول على العمل والتعليم اللائق والضمان الاجتماعي والحماية من العنف المجتمعي والاسري .

وبسبب هذه المشكلات يكمن في غياب التشريعات الوطنية التي تجرم تلك الجرائم وتكفل المساواة لتلك الفئات أو عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية الخاصة بها. فضلاً عن أن المستوى المطلوب للتعامل مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة لا يرقى الى كونها قانوناً داخلياً ملزماً أو هي أعلى منه منزلة .

# الفساد وتأثيره المباشر على عملية التنمية

عبدالخالق زنكنة



ان وجود ظاهرة الفساد المالي والاداري في أي بلد يسهم بشكل سلبي مباشر في أعاقه التنمية في أي مجتمع وأباطاء في عملية الاستثمار ، وأيضاً في تراجع عائدات ذلك البلد ، ويلقي بظلاله الثقيلة على الموازنة العامة ، الأمر الذي يؤثر سلبياً على التنمية الشاملة فيه . الفساد اذا ما حل وإستشرى في أي مجتمع ، خاصة في مؤسسات الدولة

والوزارات فإنه سيكون سبب مباشر في اسباب تاخر عملية التطور والتقدم في ذلك البلد ، بل واحياناً يكون سبباً لتحويلها عن مسارها الصحيح ، وبذلك يعرقل ويبطئ النمو الاقتصادي ، ويسهم في تراجع معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي وترفع من تكلفته على المواطن ، فالفساد المالي اشبه ما يكون بضريبة اضافية يدفعها المواطن العادي المغلوب على أمره ، ناهيك عن ما تسببه هذه الافة الخطيرة على تراجع اقتصاديات البلد وقدرات الحكومة في تطبيق برامج التنمية المستديمة والغاء للمشاريع الاستثمارية الكبيرة والمنتجة والتي تعود بالفائدة على ابناء الشعب بكل شرائحه .

هناك تأثير سلبي اخر للفساد على مساهمة الدول والمنظمات الدولية المانحة في تقديم المعونات والدعم عندما يجد انتشار ظاهرة الفساد في أي بلد ، واحياناً قد تنسحب وتنهى كافة نشاطاتها ، لأنها تشعر بعدم جدوى تقديم الدعم والمساعدة في البرامج التنموية .

بعد سقوط النظام البائد في عام ٢٠٠٣ ، توسعت ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق بعد ان عمت الفوضى والانهيار في المؤسسات الحكومية الاقتصادية والادارية والامنبة ، مما أدى الى استيلاء غير مشروع من قبل المفسدين على اموال وممتلكات الدولة والمواطنين ، وقد تكون الظروف الجديدة والانفلات قد ساعدت انتشار الفساد في البداية ، غير ان ذلك ليس مبرراً لعدم الحد بشكل واسع ومخيف من هذه الظاهرة السرطانية ، خاصة في الوزارات ودوائر الدولة ، مما جعل الكثيرين يستغربون من تفشي واستمرار هذه الظاهرة لحد الآن وبنطاق واسع ومخيف ، دون ان يلمسوا الجديدة من السلطة والاجهزة التنفيذية والقضائية في محاربتها .

ان وجود الفساد بمختلف صوره ، يرجع ايضاً للتعقيدات الادارية وتعدد الجهات المختلفة في الاشراف ومراقبة عقود المشاريع الاستثمارية ، خاصة من قبل بعض الجهات التي استخدمت صلاحيتها للتحايل واختيار الصفقات مع شركات غير رصينة ومنها شركات وهمية ، كما ان الفساد المتفشي كان ولا يزال مصدراً كبيراً لتغذية الارهاب وتمويل الجماعات والمليشيات المسلحة ، فضلاً عن كونه وسيلة غير مشروعة لدى بعض الجهات والحزاب المشاركة في العملية السياسية ، لتمويل نشاطاتها السياسية لتحقيق مكاسب انتخابية على حساب الجهات الحزبية الاخرى .

للفساد ابعاد وأثار سلبية لا فقط على الجانب الاقتصادي بل وعلى العملية السياسية ، خاصة عند غياب الديمقراطية الحقيقية ومشاركة الأطراف الأخرى الأساسية في اتخاذ القرارات المصرية ، وكذلك غياب دور المنظمات المدنية والشعبية والاعلامية في المشاركة في الاشراف والرقابة ، خاصة في ظل غياب الشفافية وتنامي دور العناصر المفسدة والطفيلية في المجتمع ، علماً بان الفساد كما هو معلوم ظاهرة اقتصادية وسياسية مركبة وتستند على بنية اجتماعية ونمط ثقافي يرتبطان بالتخلف والجهل لدى اوساط واسعة من المواطنين بسبب الولاعات الطائفية والقبلية والحزبية الضيقة .

فاذا اردنا حقاً ان نعالج ظاهرة الفساد المستشري على نطاق واسع ، لا بد من عدم التستر على المفسدين في اجهزة الدولة والمجتمع واحالة المتورطين منهم الى القضاء لينالوا جزائهم العادل ويكونوا عبرة للآخرين ، وابعاد المشتبه منهم من المشاركة في العقود المبرمة مع الشركات المحلية والعالمية لان هؤلاء لهم خبرة في التفتن في اخذ العمولات والرشاوي من الشركات والمقاولين عبر الوستاء .

# حرب المياه تطرق الأبواب !

صالح لفته

شح المياه ليس هيناً على العراق والعراقيين ، ويمكن أن يمر علينا مرور الكرام بل أمر بالغ الأهمية لا ينبغي السكوت عنه أو ترك الموضوع من دون التذكير به ليل نهار. العراق مهدد بالجفاف وفقدان معظم أراضيه الزراعية وتغيير ديموغرافيا خطير بهجرة آلاف الأسر التي تتهن الزراعة وتربية الحيوان نحو المدن مما يشكل ضغطاً كبيراً على المدن التي تعاني أصلاً من نقص الخدمات وفرص العمل وأزمة سكن وزحام خانق .

وإذا عدنا إلى الأسباب التي أوصلتنا لما نعاناه اليوم من نقص في المياه ، ولنكن صادقين فإن السبب هو السلطات المتعاقبة التي حكمت العراق طيلة العقود الماضية ، ولو رجعنا بالذاكرة وتساءلنا متى بُني آخر سد على نهري دجلة والفرات أو على روافدهما. هل استطعنا تبطين القنوات والأنهار الفرعية التي تسقي الأراضي الزراعية لتقليل فقدان المياه إلى داخل الأرض .

ماذا قدمنا للفلاح لتطويره وحثه لاستخدام آلات الري الحديثة والترشيد بمياه السقي ، وهل اتخذنا خطوات لإيقاف التبذير في المياه من قبل المواطنين .

لنحاسب أنفسنا أولاً ونعترف بتقصيرنا أمام النعمة الكبيرة التي وهبها الله للعراق ولم نحافظ عليها جيداً ، ثم نتوجه لدول المنبع وهي تركيا وإيران ونحملهم جزءاً من مسؤولية الجفاف الذي يتربص ببلاد النهريين ونحاول إيجاد تفاهات وإعادة تفاوض بشأن الاتفاقات والمعاهدات التي تحمي حصة العراق المائية وبالتأكيد هناك حلول سلمية لما نمر به من شح مياه ، وإن لم ننجح نحاول استخدام الجانب الاقتصادي للمحافظة على حصة العراق المائية. ملفات المياه والاقتصاد والنفوذ كلها ملفات متداخلة بعضها مع بعض ، ولا يمكن حل جزء من دون جزء آخر ، والعراق لديه الكثير ليقيض به ويمكنه الحفاظ على حقوقه من المياه التي يريدها بسهولة إذا استخدمها بحكمة وذكاء .

إن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وإيران هو الأعلى والسوق العراقية هي الأهم لتصريف المنتجات الإيرانية والتركية ، لنحاول استخدام هذه الورقة مقابل حصة العراق في الأنهار ، ومن يتحجج أن لا يمكن تعويض المنتجات الإيرانية والتركية في الأسواق العراقية فهو وأهم ، وهناك الكثير من الدول تستطيع ملء الأسواق العراقية بما نحتاج ، فحاجة الدولتين للعراق تفوق حاجة العراق لهما أو على الأقل متساوية. ولدينا النفط الذي يمكن إعطاء تركيا كميات منه بأسعار مدعومة مقابل زيادة الاطلاقات المائية للعراق ، وهناك حلول أخرى كثيرة لا يتسع المجال لذكرها .

حرب المياه ليست جديدة في العالم والآن تطرق أبواب العراق وعلينا أن نجهز للانتصار بها ، فإذا كان لتر الماء المعبأ في العراق الآن هو نصف دولار تقريباً بحسبة بسيطة فإن برميل الماء يعادل تقريباً سعر برميل النفط ، والعراق لم يصل للفقر المائي ، ترى كم يصبح سعر لتر الماء لو أبتلي العراق بالجفاف .

# الأختفاء القسري وموقف الدول والمجتمع الدولي منه \*

## أحمد العاني

التي اصدرت الامر لمنع وقوع حالات الاختفاء القسري، واجازت السلطات القضائية حق دخول جميع الاماكن التي يعتقد ان يحتجز فيها الاشخاص المختفين .

وأجازت لأي سلطة مختصة اخرى مرخص لها بموجب تشريع الدولة او قرار دولي تكون الدولة طرفا فيه من دخول هذه الاماكن لذات الغرض ، والزمّت القرارات الدول ان تحدد لكل شخص محروم من حريته مكان احتجاز معترف به وان يمثل وفقا للقانون الوطني امام سلطة قضائية بعد احتجازه دون تأخير ، وتقدم معلومات عن اماكن احتجاز الاشخاص بما في ذلك حركة نقلهم من مكان لآخر لأفراد اسرهم او محاميهم ، مع احتفاظ السلطات بسجل رسمي يجري تحديثه بأسماء الاشخاص المحرومين من حريتهم في كل مكان من امكنة احتجازهم وتوضع هذه المعلومات في متناول سلطة قضائية او وطنية مختصة ومستقلة بموجب التشريع الوطني ، او اي صك دولي تكون الدولة المعنية طرفاً فيه ، تسعى الى تقصي مكان وجود أحد الاشخاص المحتجزين .

وان يتم الافراج عن اي شخص محتجز على نحو يتيح التأكد بها من أوضاع تكفل سلامة سلامته البدنية والعقلية والقدرة على ممارسة حقوقه كاملة ، وفرضت القرارات على الدول ان تضع قواعد تحدد الموظفين المرخص لهم اصدار اوامر الحرمان من الحرية على وفق قانونها الوطني والظروف التي يجوز في ظلها اصدار مثل هذه الاوامر والجزاءات التي يتعرض لها الموظفون الذين يرفضون دون مسوغ قانوني تقديم المعلومات عن حرمان شخص ما من حريته .

وان تتخذ الدولة التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المؤدية الى الاختفاء القسري والتي يقوم بها أشخاص او مجموعات من الأفراد يتصرفون دون اذن او دعم او موافقة من الدولة وتقديمهم الى المحاكمة ، وان تتخذ تدابير لتحميل المسؤولية الجنائية لكل من يرتكب هذه الجرائم أو يكون متواطئاً أو يشترك في ارتكابها ، وعرض الامر على السلطات المختصة لأغراض التحقيق والملاحقة .

ويقتضي من الدول ممارسة رقابة صارمة بم في ذلك تحديد التسلسل الواضح لمراقبة من يزاولون مسؤوليات القيام بعمليات القبض على الاشخاص وإعتقالهم وإحتجازهم .

\* عن مجلة صوت الإنسان

، كون الاختفاء القسري يحرم الشخص الذي يتعرض له من حماية القانون وينتهك قواعد القانون الدولي التي تكفل حق الشخص في الاعتراف به كشخص في نظر القانون وحقه في الحرية والأمن وعدم التعرض للتعذيب وكل ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية او المهينة .

والزمّت القرارات الدول بالإمتناع عن ممارسة الإختفاء القسري أو السماح به أو التغاضي عنه وحثها على الاسهام بجميع الوسائل في منع وإستئصال هذه الظاهرة وطالبتها ان تتخذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها لمنع وانهاء الإختفاء القسري .

واجازت للتشريعات الوطنية ان يتضمن النص على شروط مخففة للجهات المشاركة في الإختفاء القسري وتسهيل ظهور الضحية على قيد الحياة أو الإدلاء طوعاً بمعلومات تسمح بإلقاء الاضواء على حالات الإختفاء القسري ، او في تحديد هوية المسؤولين عن الإختفاء القسري مع عدم الإخلال بإجراءات جنائية مشددة في حالة وفاة الشخص المختفي وازاء من تثبت إدانتهم بإرتكاب جريمة الإختفاء القسري ، وأوجبت القرارات ان يترتب على مرتكبي الإختفاء القسري المسؤولية المدنية اضافة الى العقوبات الجنائية الواجبة التطبيق ، والمسؤولية المدنية للدولة او لسلطاتها التي نظمت عمليات الإختفاء او وافقت عليها ، ولقطع الطريق امام المسؤولين الأمنيين فقد حرمت القرارات التذرع بأي أمر او تعليمات صادرة عن اي سلطة عاملة مدنية او عسكرية لتبرير عمل من أعمال الإختفاء القسري . ويكون من حق أي شخص يتلقى مثل هذه الاوامر أو التعليمات عدم إطاعتها ، و وجهت انظار الدولة الى وجوب ان تحظر اصدار اوامر او تعليمات توجه الى ارتكاب اي عمل يسبب الإختفاء القسري او تأذن أو تشجع عليه ، وتوعية الموظفين المكلفين بأنفاذ القوانين الإلتزام بذلك ، كما لم تجز القرارات للدول إتخاذ الظروف مهما كانت سواء تعلق الامر بالتهديد بإندلاع حرب أو قيام حالة حرب او عدم استقرار البلد أو اي حالة إستثنائية اخرى كذريعة لتبرير أعمال الإختفاء القسري .

واعطت القرارات حق الانتصاف القضائي السريع والفعال لتحديد مكان وجود الاشخاص المحرومين من حريتهم لو للوقوف على على حالتهم الصحية وتحديد السلطات

الأختفاء القسري هو شكل من أشكال الحرمان من الحرية ، يتم على أيدي موظفي الدولة او أشخاص او مجموعات من الافراد يتصرفون بأذن او دعم من الدولة او بموافقتها ، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته او اخفاء مصير الشخص المختفي او مكان وجوده مما يحرمه من حماية القانون .

ولما لافراد الاسيرة البشرية من حقوق متساوية وثابتة وغير قابلة للتصرف فرض ميثاق الأمم المتحدة والاعلانات والمواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الانسان على الدول الإلتزام بتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية احتراماً عالمياً وفعالياً .

ولما يجري في العديد من البلدان وعلى نحو مستمر من حالات اختفاء قسري لاشخاص بالقبض عليهم واحتجازهم او اختطافهم وحرمانهم من حريتهم وتجردهم من حماية القانون وزجهم في اقبية السجون والمعتقلات ليتعرضوا لصنوف التعذيب الجسدي والنفسي .

وغالباً ما يحل بالمخطوفين القتل والاختفاء القسري دون ان يستطيع اهاليهم او المنظمات الحقوقية تحديد مصيرهم او الزام الدولة بالإعلان عن ذلك ، ساور المجتمع الدولي الكثير من القلق ورأى بالاختفاء القسري تقويض للقيم المجتمعية وهو بمثابة جريمة ضد الإنسانية .

وإضطره الى أستصدار عدد من القرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعربت عن قلقها بشأن ما يردها من تقارير من أنحاء العالم حول حالات الإختفاء القسري وما يتسبب به من آسأ وآلام للمخطوفين وذويهم ، وطالبت الحكومات بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري وأعتبرت القرارات بمثابة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول وتنفيذ قواتها الامنية المكلفة بتنفيذ القانون وحفظ الأمن المسؤولية القانونية عن التجاوزات التي تؤول الى الإختفاء القسري .

واكدت على ضرورة التقيد الصارم بمنع حالات الاختفاء القسري عبر منظومة مبادئ تتعلق بحماية الاشخاص الذين يتعرضون للاحتجاز او السجن وهي واجبة التطبيق من جميع دول العالم ، وحثت القرارات على بذل الجهود حتى تعم معرفتها واحترامها لمنع حالات الاختفاء ومكافحة افلات مرتكبيها من العقاب واعتبارها جريمة ضد الكرامة الإنسانية وانتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان والحريات الأساسية

## حقوق الإنسان بين العامة والخاصة

هاجر محمد أحمد



يحتفل المجتمع العالمي بيوم حقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر من كل عام وهو يحيي بذلك ذكرى اليوم الذي اعتُمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٨ الديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد شكّل ذلك نقلة نوعية في تاريخ حركة حقوق الإنسان حيث نقلها كإطار مرجعي من المجال الأوروبي والأمريكي الضيق إلى السياق العالمي .

وكان أكثر ما يبرز في نص الإعلان ارتكازه على الفرد كقاعدة ووحدة اجتماعية محورية فجميع موادها تبدأ بصيغة لكل إنسان أو لكل فرد أو لكل شخص ولم يستثنى من ذلك إلا المادة الأولى التي نصت على أنه يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق» وقد كانت تلك المادة محاكاة لقول الصحابي عمر بن الخطاب الشهيرة متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً .

ولكن بالرغم من تصاعد حركات التحرر والعدولمة وسعي أغلب الدول العربية وعلى رأسهم مصر بالالتزام بالمعاهدات الدولية وتحقيق التنمية الإجتماعية والثقافية إلا إن ثقافة حقوق الإنسان اقتضرت على فئة المثقفين وعامة المثقفين وغابت عن عامة الشعب حيث تجد أغلب الأفراد ليس لديهم ادنى فكرة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو يوم الإحتفال به أو فائدته محلياً على مستوى الأفراد بالرغم من إن التركيز على الفرد يشكل الأساس للفلسفة التأسيسية لحقوق الإنسان في سياقها الليبرالي التي قامت على تحرير الفرد وتمجيد الأدوار الفردية بالرغم من محاولات الجهات المختصة من نشر ثقافة المواطنه واحترام حقوق الآخر التي تتعلق بالعقيدة أو النوع أو العادات وحرية الحياة والملبس وممارسة الشعائر الدينية وعدم التنمر أو العنصرية على أي أساس ديني أو لون أو نوع إلا إن تلك الحقوق لإحترمها أو يعلمها الإعدد محدود من أفراد الشعب مما يصدر صورة للعالم الخارجي بأن كل المؤتمرات الشبابية والدراسات والمواد الإعلامية لا تنتج أو تصدر إلا لنفس الفئات المستهدفة متناسية باقي الفئات مما يشكل أزمة ثقافية وأخلاقية .

فإذا سألت الأسرة العاديه عن معلوماتهم المتعلقة بحقوق الإنسان لكانت إجابته «إن حقوق الإنسان مهنة لأصحاب السجلات الحقوقية السيئة أو هي وسيلة البعض للتحرر من قوانين الحكومات أو هي مجرد احاديث لمجموعة من يغاوات من خارج البلاد يرددونها باعتبارها الحل السحري لكل مشكلة إنسانية بمعزل عن الزمان والمكان باختلاف السياقات السياسي والثقافي والاجتماعي .

تلك أمثله بسيطه للعوائق المحلية التي تتعرض لها المنظمات الحكومية أو المدنية خلال دورها الكفاحي اليومي والذي يعتبر الأصعب على الإطلاق في المجتمع المصري الذي ينادي أغلب أفراده بالمسكن والمأكل والتعليم وكأنها مطالب ويتناسى أفرادها ويجهل بإنها حقوقه في ظل عالم متسارع الوتيرة فالتنمية والثقافة حيث يجب على الدولة ان تنشأ مراكز لتعليم ثقافة حقوق الإنسان في القرى والنجوع مثلما انشأت مراكز محو الأمية التعليميه يجب أن تمحى الأمية الحقوقية كذلك يجب تبني تطوير المناهج الدراسية ليتعلم النشأ الفرق بين الحقوق والمطالب والواجبات ، لعل مع التثقيف الحقوقي يتطور المجتمع ويرتفع الوعي الإنساني .

## خاطرة من المانيا .. نحو نظام عالمي

جديد أكثر عدلاً وإنسانية ..

يحقق ويعزز حقوق الإنسان ..

د. غالب العاني



إن ما يميز عالمنا الحالي، هو :

العديد من الأعمال والأنشطة المختلفة والممنهجة أحياناً في جميع أنحاء مثل سياسات التجهيل و الجريمة المنظمة والفساد بكل أنواعه ( السياسي والعالي الإداري) والإرهاب والعنصرية والطائفية والعشائرية ، والكراهية والعنف والتمييز والإقصاء ، وهيمنة المليشيات الخارجة عن القانون

والهجرة والتهجير والحروب العنيفة وسباق التسلح المكلف، وانتشار المخدرات ... الخ

هذه جملة من المسببات الواسعة الرئيسية للاندتهاكات الخطيرة الجارية لحقوق الإنسان الأساسية والمعاهدات والصكوك الدولية بهذا الخصوص على هذه الأرض الطيبة ...

وكذلك نشر التلوث والسموم في البحار والفضاء...

وكما هو معروف، فإن أكثر من سبعة عقود مضت على نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتأسيس الأمم المتحدة ومجلس الأمن كضرورة من أجل تحقيق وحفظ السلم والأمن الدوليين و تم جاء اقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 / 12 / ١٩٤٨ ( باقات ورديته المناسبة)، - كضرورة موضوعية- واعتماده كوثيقة وبرنامج ديمقراطي / انساني يفتح آفاقاً لعلاقات إنسانية ومجتمعية ودولية جديدة أكثر انسجاماً واحتراماً وعقلانية تحترم بها وتتعزيز كرامة الإنسان وإنسانيته ..

لقد تعدت البشرية الآن السبعة مليارات نسمة، وان السمة السائدة لهذا العصر - عصر الثورة التكنولوجية/ المعلوماتية

الهائلة في وقتنا الراهن ، تمتاز بخلل كبير في توزيع الثروات وعدم عدالتها وزيادة نسبة الفقر والحروب والهجرة والجاثحات الوبائية ، وترسانة أسلحة الدمار الشامل .

وتكريسا لهيمنة الدول العظمى الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي الذين يملكون حق الفيتو وحق اتخاذ القرارات المصيرية أو منعها ، حتى في حالة موافقة ما يقارب الـ ٢٠ دولة على قرار ما.

لذلك اقترح إعادة النظر ..

بالنظمة القديمة وقوانين وصلاحيات المنظمات الدولية ، والعمل على تشريع قانون دولي إنساني وانظمة جديدة تتلائم وتتجاوب ومتطلبات التطورات السريعة الجارية ....

فلذا ارى بان البشرية في عالمنا الحالي بحاجة ملحة حقيقية لنظام عالمي جديد خال من الحروب والاستغلال ، نظام عالمي أكثر ديمقراطية وعدالة وإنسانية ...

وسلاماً ....

# المافيات التي تحكم المدن

## زهير كاظم عبود



كما اتسع نشاطها الاقتصادي الزراعي والصناعي لتتحكم في الاقتصاد الوطني ، وتوسع نشاطها الإجرامي في عمليات التصفية والاعتقالات ، حتى صارت لها ميزانيات تعادل ميزانيات دول قائمة ، ما جعل الدولة الاقتصادية تفكر بوسائل تحد من نشاطها أو تقضي عليها ، إلا أن تأثيرها بقي قويا مع مساندة دائمة من رجال الدين المنتفعين من نشاطها غير الشرعي .

وما يلفت النظر أيضا أن الزعامة في كل أسرة وراثية ، ولا يسمح للعضو فيها ان يطمح بان يكون زعيما في قيادة العائلات العليا او عضوا قياديا فيها حيث يبقى جنديا يتلقى الأوامر ويتقيد بالتنفيذ والتزام الصمت وعدم التعامل مع السلطات الأمنية والتحقيقية مباشرة ، والولاء للأعلى والمطلق لزعيم العصابة ورجلها الأول بالرغم من ان العديد منهم لا يمتلك التعليم العالي ولا الدرجة الاجتماعية أو الدينية التي تؤهله لكل هذا .

بقيت تلك الميليشيات والعصابات المنظمة قوية رغم كل الضربات والمواجهات التي تلقتها ، غير أنها ضعفت بشكل لافت حين حدث الانقسام بين قياداتها ، وهي حالة كان لابد أن تقع حين تختلف القيادات الإجرامية على العوائد والمنافع ، فتتكشف عوراتها وحقيقتها ، وتتقاتل فيما بينها لتقوم حرب عصابات تضعف من قدراتها وتشل الإمكانيات لتصفى بعضها بعض ، وبدأت في الانهيار والضعف حين قامت السلطة بسحب السلاح من أفرادها ، وتعاونت الأجهزة الأمنية لمحاربة وسائلها الإجرامية بأساليب تحد من عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر ، فقيدت نشاطها وأضعفت مصادرها المالية ووسائلها الإجرامية ، كما أن تبلور الوعي والشعور الوطني والإنساني لدى الشعب شكل قوة مواجهة متماسكة تعاونت فيما بينها للقضاء على تلك العصابات التي تتبرقع تحت غطاء حماية الدين وقيم المجتمع وهي أول من يعمل على خرق تلك القواعد .

تضم مدينة (سييراكوزا) اليوم المعهد الجنائي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة بعد ان تخلصت من مخالب الميليشيات والعصابات التي كانت تسيطر عليها .

الطبقة العليا المترفعة أن تكون من طبقات المجتمع الدنيا في جميع تصرفاتها ، في حين كانت القاعدة من الطبقات المسحوقة والمرعوبة التي كانت تخشى التنظيم وتحمي نفسها ومصالحها بأن تكون تحت تصرف القيادة ورهن الإشارة في أي فعل أو أمر يتم تنفيذه ، وبهذه القاعدة تم تشكيل ميليشيات مسلحة عسكرية مدججة بكل أنواع الأسلحة ( إلا أنها مستنرة بلباس مدني ) ، وهذا التنظيم العسكري صارم في تنفيذ الأوامر والإخلاص إلى القيادة تحكما قواعد غاية في الصرامة والقسوة منها (قاعدة الصمت وقاعدة الولاء وخدمة العوائل التي تقود الكوزا نوسترا) ، قاعدة الصمت تعني التكتم على كل معلومة تكشف أي حقيقة ، ولا يخبر اقرب الناس إليه بما شاهد أو سمع ، وبالعكس ذلك فحياة الشخص وعائلته تتعرض للقتل والتصفية .

ومن بين اغرب الشعارات التي كانت تتمسك بها المنظمة هو المحافظة على الشرف وقيم الدين ، مع إن شبكات الدعارة والرقيق الأبيض من بين أهم أعمال المنظمة وتشكل مصدرا مهما من مصادر دخلها .

تقوم تلك التنظيمات على الرأس فلا تملك هيئات او قيادات او مجالس في الأسرة الواحدة ، وبالقضاء على الرأس تنتهي تلك الأسرة أو يتضاءل دورها ضمن التنظيم ، ولهذا فإنها حين تجمعت في تنظيم واحد كانت تختار من يمثلها في البرلمان او في مؤسسات الدولة التي تتحكم بها ، ولتساع عمل تلك العصابات وانكشاف سيطرتها على الشارع ، وتعاونها مع عصابات الجريمة المنظمة ، وتغلغلها في الوسط السياسي والاقتصادي ، واجهت هجمات ومواجهات عنيفة من قوى الأمن والشرطة التي لم تقع تحت سيطرتها بنتيجة الرفض المتكرر للناس لأفعالها وغياب القانون والأمن ، ولتساع وكثرة الشكاوى التي يقدمها بعض الشجعان والهاربين ، وكثرة ما يقع من جرائم يكون فيها الفاعل (مجهول) ، ويتم غلق التحقيق وحفظ أوراق القضية ، وأصبحت تلك التنظيمات تشكل دولة قائمة داخل بنية الدولة الإيطالية .

تمكنت العصابات المنظمة أن تطور نفسها بولادة جيل من المتعلمين والمكتسبين للمهارات التي كان يفتقدها الأبناء ، فتمت السيطرة على نوادي القمار وصالات الرقص والبارات ودور العبادة ، وتمت السيطرة على عمليات غسيل الأموال وتهريب البشر والأسلحة وممارسة الربا والسيطرة على إنتاج وتوزيع وتهريب المخدرات وعمليات سرقة السيارات وتفكيكها ، وتشكلت لها أذرع وهيئات مساعدة خارج إيطاليا للقيام بادوار محددة وتسهيل مهماتها في الوساطة والترؤيج والحماية ، وبقيت قيادات تلك العوائل تتقاسم الأرباح والإيرادات التي بدأت تتضخم ،

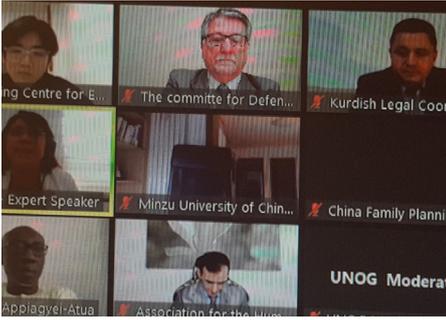
مقاطعة (بالميرو) تقع جنوب إيطاليا ، وتنتهي بمدينة جميلة أسمها (سييراكوزا) دخلت التاريخ من خلال تشكيلات أسرية تمارس الجريمة وتتحدى القانون ، وتنشط في مجال تسويق وتهريب المخدرات والسلاح ، والجريمة المنظمة ، وممارسة العنف والعُدوان والابتزاز ، تحت شعار الحرص على قيم الدين والمجتمع .

من بين أكبر تلك البيوت كانت عائلة (تشيللو) التي عرفتها المدينة بشراسة رجالها وانحطاط نساؤها ، وعدم وجود وازع ديني واجتماعي يردعها أو يحد من نشاطها ، وبدأت نشاطها بحماية بيوت الدعارة وتوزيع المخدرات ، وواجهت قوات الشرطة مرات عديدة ، وبدأت هذه العائلة تلمت الأنظار ، وتمكنت من توحيد نشاط عدد من العائلات التي اتجهت نحو نفس توجهات عائلة (تشيللو) ، فتم تشكيل تحالف إجرامي لتلك العوائل تحت أسم (كوزا نوسترا) ، ونتيجة اجتماع بين رؤوس تلك العوائل تم انتخاب هيئة تمثل كل العوائل وأنبطت رئاستها بال تشيللو ، ولقي هذا التحالف ترحيبا ومساندة من الكنيسة ، حيث كان أفراد تلك العوائل حريصين على حضور قداس يوم الأحد والاستماع إلى مواظ الكاهن وهو يشيد برجالات تلك العصابات ودورها في حماية الشرف وحرص أكيد على قيم الدين والطقوس التي تمارسها وتدعو لها الكنيسة ، ومحاربة الإلحاد والابتعاد عن الالتزام بتعاليم رجال الدين ، وتشيد أيضا بالتبرعات التي تمنحها الكوزا نوسترا ، مع أن الكنيسة تعرف إن هذه التبرعات نتاج جرائم وأعمال العنف والاعتقالات التي يقوم بها أفرادها المتورطين بتوزيع ونشر المخدرات بين أفراد كل مدن جنوب إيطاليا .

الشرطة واجهت تلك العصابات إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على الأمن وتطبيق القانون ، فتم شراء ذمم قياداتها ، وبالتدريج أصبح قادتها أعضاء في التحالف ، وخلال حقبة زمنية قصيرة تمكنت المنظمة من تكوين قوة اقتصادية تتحكم بالزراعة والتسويق والإنتاج ، وتمكنت أيضا التحكم بالسياسة وتنصيب من تراه حاكما أو نائبا في البرلمان ممثلا عن مدن جنوب إيطاليا خلال الانتخابات التي تديرها من خلال اجتماعاتها الدورية ، وحين تصدى بعض القضاة لتلك العصابات تم الاتفاق على تصفية العناصر القضائية المواجهة لهم ومن الذين لم يتم شراء ضمائرهم وذممهم فصار الأمر أن يتم تصفيتهم جسديا أو تلطيخ سمعتهم واتهامهم بقضايا الشرف والسمعة ليتم عزلها ، حتى صارت المؤسسة القضائية في جنوب إيطاليا تابعا ذليلا لقيادة التنظيم أسوة بقيادات الشرطة والأمن .

بقيت قيادة هذا التنظيم تمثل

# تقرير مختصر للأمانة العامة لهيئة الدفاع عن الديانات والمذاهب في العراق عن المؤتمر الرابع عشر للمنتدى المعني بالأقليات في الأمم المتحدة



امين عام هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق وألقى الكلمة التالية في الجلسة الأولى في اليوم الأول من الجلسة الصباحية :

تحية طيبة سيدتي الرئيسة انا نهاد القاضي الامين العام لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق .

\*مشكلة الاقليات منذ تأسيس دولة العراق نابعة من جانبين ديني - مذهبي و قومي وهذه الاقليات تتعرض الى العنف والتمييز والابادات الجماعية من قبل الاغلبية الدينية والقومية و من الانظمة الحاكمة والدول الاقليمية، و تناقست نسبة الاقليات بصورة كبيرة رغم انهم سكنة العراق الاصليين وهم الآن مهددون بالانقراض وأندثار ثقافتهم وتراثهم بسبب تعرضهم المستمر الى صراعات ونزاعات أطراف المختلفة .

\*منذ ٢٠٠٣ لم تتمكن الانظمة من حماية الاقليات بسبب الصراعات الطائفية على السلطة والهوية وفرض مذهب الاغلبية بالقوة .

\*لم تلتزم الانظمة الحاكمة بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية في المعتقد وتحقيق المساواة والعدالة .

شكرا لاصفاكم

الحكومية الدولية الأخرى. ونظر المشاركون في ما يجعل مثل هذه الآليات أداة قوية لمنع الصراعات المكلفة والمعقدة التي تشمل الأقليات بشكل فعال .

اعطى المشاركون اهتمامًا خاصًا لتضمين منظور جنساني في منع نشوب النزاعات بشكل فعال مبكرًا ، واعتمدوا على التوصيات التي قدمها



المنتدى في دورته الرابعة فيما يتعلق بضمان حقوق نساء وفتيات الأقليات ، (١٩/٧١ HRC) الذين قد يكونون ضعفاء بشكل خاص في حالات الصراع وما بعد الصراع .

وكان من بين المتحدثين مندوبي بعض الدول ومنها العراق .

واخيرا قدمت السيدة رئيسة الجلسة فكتوريا دوندايرز شكرها وامتنانها للباحثين والمشاركين وللمقرر الخاص، واعلنت بوضوح تفاعلها مع الاقليات لما يعانونه من تمييز وعنصرية واجحاف، مؤكدة ان مشكلة الاقليات في نقطتين هي الاغلبية والسلطة وهما من يقوما باعمال العنف والاضطهاد، لان الاغلبية غالبا ما تمسك بالسلطة في المجتمعات .

مثل الأمانة العامة في الدورة الاستاذ نهاد القاضي

عقد منتدى الاقليات التابع لمجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة دورته الرابعة عشر في اليومين الثاني والثالث من ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢١ في جنيف عبر الحضور الجسدي في القاعة في قصر الأمم أو عبر النظام الافتراضي (الزوم)، لمناقشة قضية منع الصراعات وحماية حقوق الانسان للأقليات .

قرأت السيدة نزهت شميخان رئيسة مجلس حقوق الانسان بيان المجلس بخصوص وضع وحالة الاقليات مؤكدة ان النزاعات ضد الاقليات اصبحت في تزايد واضح خلال الفترة السابقة. ثم قرأ المقرر الخاص المعني بقضايا الاقليات السيد فرناند دي فارينيس كلمته وتوضيحاته عن وضع الاقليات خلال الفترة العاضية وتنامي الكراهية والحقد واعمال التعسف ضد الاقليات. تبع ذلك ملاحظات المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الابادة الجماعية ثم كلمة منظمة التعاون الاسلامي، وملاحظات المفوض السامي لمنظمة الامن والتعاون في اوربا المعني بالاقليات القومية .

وناقش المشاركون التحديات القانونية والسياسية لمعالجة المظالم الطويلة الامد التي قد تؤدي الى توترات ونزاعات محتملة، على النحو المبين في سبل تحقيق السلام: النهج الشامل لمنع نشوب النزاعات العنيفة.

كما تطرقت المناقشات الى الحاجة الى التركيز على الاقليات وتجميع نواتج أنظمة الإنذار المبكر لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها والمنظمات

# كلمة المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان للمؤتمر التاسع للجمعية العراقية لحقوق الإنسان في أمريكا



عن المحسوبة والتحزبية والمحاصصة المقبلة وتجنب أعمال العنف والفوضى والإنفلات الأمني وسياسة اللادولة في البلاد .  
في الختام نأمل لمؤتمركم الموفيق والنجاح في أعماله والخروج بتوصيات وقرارات عملية وفعالة لتطوير عمل الجمعية والمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في المهجر والداخل ، ودعم نضال شعبنا العراقي في تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع مكونات وطوائف وشرائح المجتمع العراقي ، ومعالجة الأزمات الخائفة التي تمر بالبلاد في مجال المياه والزراعة والصناعة ، ووضع حد للأعمال الإرهابية والقمع والخطف وظاهرة العنف الأسري وحصر السلاح بيد الدولة والكشف عن مصير المغيبين منذ فترة طويلة وتقدر أعدادهم بعشرات الآلاف ..

كما نشكر دعوتكم لنا للمشاركة في أعمال مؤتمركم التاسع والتي كان يودي المشاركة فيها لكن الإجراءات الخاصة بانتشار وباء كورونا حال دون ذلك للأسف .  
مع خالص إحترامي وتقديري لجميع المشاركين في المؤتمر ..

عبدالخالق زكنة  
المنسق العام للمنتدى العراقي لمنظمات  
حقوق الإنسان  
٢٠٢١ / ١٢ / ١١

الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية  
المنتدى العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الإنسان / العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الإنسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الإنسان / النجف
- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / أمريكا
- هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الإنسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق ( اومرك ) / ألمانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان / استراليا

الزميلات والزملاء الأعضاء أعضاء المؤتمر التاسع للجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية المحترمون ..  
تحية وتقدير ..  
نشهر فرصة إنعقاد مؤتمركم التاسع تحت شعار :  
( إحترام الدولة لحقوق الإنسان .. يجنب البلاد من التدخلات الدولية )

في مدينة ديترويت بولاية ميشيغان يوم ١١ / ١٢ / ٢٠٢١ ، لنبعث لكم بتهانينا الحارة بهذه المناسبة والتي يصادف إنعقادها مع الذكرى ( ٧٣ ) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ .  
إن إنعقاد مؤتمركم الموقر في موعده بموجب النظام الداخلي للجمعية ( رغم الإنتشار الواسع لوباء كورونا ) هو ممارسة ديمقراطية لمشاركة الهيئة العامة للجمعية في دراسة أوضاع الجمعية ومواكبة حالة حقوق الإنسان في العراق والمنطقة والعالم ... ونتمنى أن تحذو باقي منظماتنا في المنتدى العراقي حذوكم المسؤول في هذا المجال .

أيها الأعضاء .. كما هو معلوم للجميع يمر بلدنا العراق وبلدان المنطقة بأزمات كبيرة أثرت على أوضاع شعوبها بشكل كبير ، حيث عانت وتعانى من آثار الصراعات والحروب المحلية والتدخلات الخارجية المباشرة بشؤون بلدانها ، إضافة إلى الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وحق المواطنة في حياتهم وأمنهم وإستقرارهم ... وفي العراق تتصاعد العمليات الإرهابية لتنظيم داعش الإجرامي ، وسيطرة جماعات ومليشيات مسلحة على مقاليد السلطة والحكم والثروات في البلاد ، وأهملت توفير الخدمات الضرورية للمواطن العراقي في المجالات السياسية والإقتصادية والصحية والتعليمية والبيئية ، وعدم توفير فرص العمل لفئة الشباب خاصة ، مما أدى إلى زيادة حالة البطالة والفقر ، وبالنتيجة أدى ذلك إلى هجرة الكثير منهم إلى الخارج وتعرضهم للموت والغرق من أجل توفير الحرية ولقمة العيش وحياة كريمة لهم ولعوائلهم .

إن الرفض الشعبي الواسع لنهج وسياسة القوى المستحوذة على السلطة من أحزاب طائفية وعرقية منذ سنوات سابقة إزداد بعد إنتفاضة تشرين الباسلة عام ٢٠١٩ ، والتي شارك فيها جماهير واسعة من مختلف أطراف الشعب العراقي شباباً ونساءً ، والتي طالبوا فيها بوطن تتوفر فيه الحرية والكرامة والأمان ، ورغم كل التضحيات الجسام لم يتحقق من هذه المطالب سوى مطلب تنحية رئيس الوزراء السابق وإجراء إنتخابات مبكرة في ١٠ / ٢٠٢١ ، وتم تجاهل تلبية المطالب الأساسية الأخرى من محاسبة ومحاكمة الفاسدين وقتلة الحراك الشعبي وسراق المال العام ، ومنذ إجراء الإنتخابات الأوضاع والأمر في البلاد تسير نحو الإنزلاق إلى الإحتراب والعنف لرفض بعض القوى الخاسرة عدد من مقاعدها البرلمانية ، وتلوح بتعرض السلم الإجتماعي والأهلي للخطر إذا لم تلغى نتائج الإنتخابات الأخيرة وتشكيل حكومة توافقية تضمن إستمرار نفوذهم وأمتيازاتهم الخاصة ، مما يتطلب من الوطنيين المخلصين لتفادي الأمر والإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة بعيداً

# البيان الختامي - للمؤتمر التاسع للجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية



- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق - الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق - جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف - هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق - المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا - منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق ( اومرك ) / المانيا - لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا - مكتب بغداد في المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان - المنظمة الدولية لحقوق الانسان / امريكا - المنظمة العالمية لحقوق الانسان - الحزب الوطني الاشوري - اتحاد النساء الاشوري / العراق - جمعية الثقافة المندائية في اربيل - ومن السادة النواب كلا من - عبد الخالق زنكنة - بيار دوسكي - ريناس جانو - جوزيف صليوه - عمانوئيل خوشابا - الفريق احمد كاظم البياتي الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية الاسبق - ضياء بطرس رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في الاقليم الاسبق / رئيس منظمة الحقوق المدنية والمواطنة - انتفاض كمال قنبر رئيس مؤسسة المستقبل واشنطن - نزار حيدر مدير مركز الاعلام العراقي في واشنطن - مؤسسة نور الانسانية العالمية / امريكا - ومؤسسة سوريا للثقافة والاعلام - عبدالله الصجري / مدير عام وكالة العراقية نيوز - المركز العراقي للتعايش السلمي - حركة تركمان المستقلين - علاء مهدي ناشط مدني وحقوقى / أستراليا - ومن الناشط في تظاهرات تشرين عماد الخفاجي .» ثم جرى تقديم التقارير عن النشاطات والفعاليات والنظواهرات والعالية والبيانات والتقارير التي تم اصدارها .. كما جرى تعديل بعض الفقرات من النظام الداخلي والمصادقة عليها، وتدوين الآراء والمقترحات، وتم كذلك مناقشة التقارير المقدمة واتخاذ القرارات والتوصيات.

كما جرى تكريم نخبة من الفاعلين والناشطين في الجمعية ولدورهم الكبير والتميز في دعم فعاليات الجمعية.

بعد ذلك تم تشكيل لجنة للإشراف على انتخاب الهيئة الادارية والتي تألفت من السادة ( الدكتور كمال الساعدي - المحامي مجدي خضوري ) .. وجرى عملية انتخاب الهيئة الادارية الجديدة للجمعية بواقع خمسة اعضاء واثنين احتياط وبمشاركة ( ١٠ ) اعضاء .. تلتها انتخاب رئيس الجمعية حيث تنافس عليها كل من السادة « هشام الاسدي وحמיד مراد » عقدت ادارة الجمعية اجتماعها الاول وجرى توزيع كما موضح ادناه:

انطلقت اعمال المؤتمر التاسع تحت شعار ( احترام الدولة لحقوق الانسان .. يجنب البلاد من التدخلات الدولية ) ، بحضور ثمانية وخمسون مندوباً وعدد من الضيوف، وممثلين من عدد من المنظمات والفعاليات والشخصيات العراقية، وكان في مقدمتهم سعادة قنصل جمهورية العراق في ديترويت الاستاذ عدنان عزاره آل معجون.

في بداية اعمال المؤتمر رحب السيد كريم البصري بالحضور، ودعا للوقوف دقيقة صمت حدادا على ارواح شهداء الشعب العراقي شهداء الحرية والكرامة.

لقى السيد حميد مراد كلمة افتتاح المؤتمر اكد فيها على استمرار نهج الجمعية في دعمها وارسانها لحقوق جميع العراقيين، واوضح من ان الجمعية لا تزال تسعى جاهدة في تعزيز دور الحركة الحقوقية والمدنية في العراق من اجل ترسيخ الحقوق المشروعة والانسانية لكل الاطياف الدينية والقومية المتأخية في العراق. بعدها القى السيد سكرتير المركز العراقي الكندي لحقوق الانسان سعد كاظم كلمة دعا فيها الى اهمية احترام حقوق الانسان وارساء روح التعايش السلمي بين ابناء الشعب العراقي بكل مكوناته، وإعلاء روح العدالة واحترام القانون. وقدمت المحامية ايمان ججوني الناشطة الايزيدية رسالة الشركاني .. التي تحدثت عن اقتحام تنظيم داعش لقضاء سنجان وما تعرضت له النساء والاطفال من جرائم بشعة، وطالبت كافة القوى والمنظمات الدولية بمساعدة الشعب الايزيدي. ثم جرت عملية انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر والتي تألفت من السادة :

١- الاستاذ محمد الصوافي رئيساً .

٢- المحامي نعيم دمان نائباً للرئيس .

٣- والاستاذ نشأت المندوي مقراً .

والتي باشرت باقرار جدول اعماله، وقامت بتثبيت العضوية .. وقد بلغ عدد المشاركين ( ٤٥ ) عضواً من مجموع اعضاء المجلس المركزي للجمعية البالغ ( ٦٠ ) عضواً .

بعدها بدأت جلسات اعمال المؤتمر بحل الهيئة الادارية السابقة من مهامها .. وقراءة البرقيات والرسائل التأييد والتضامن التي وصلت الى الجمعية من : « المنتدى العراقي لحقوق الانسان والذي يضم (١٢) منظمة حقوقية تعمل في العراق وفي دول المهجر .. وهم :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد - جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق



## المرصد السومري يؤكد ان الارهاب انما

### ينتعش في ظل انشغال السلطة عن مهامها



جاء تفجير البصرة ليختار محافظة عراقية هي إحدى رموز السلام في العراق بطيبة أهلها وتتموخر بمعاني التسامح عندهم، إن بصره التحدي تبقى عنواناً لإدانة العنف ومن يرتكب جرائمه وتبقى البصريين والبصريون قوة عصية على الترويع والترهيب. من هنا فإننا إذ ندين تلك الجريمة الإرهابية النكراء لنثق بعمق التحدي بين أهل هذهي المحافظة المتمسكة بقيمها السامية قبي الأنسنة ورفض العنف وفوضاه وجرائمه ..

ونحن هنا، إذ نتضامن مع أهلنا في بصره التحدي ضد مجمل ما تعرضت وتعرض له من جرائم مدانة مستنكرة، مما تركبه قوى الإرهاب لنؤكد أن تلك القوى العنيفة الإجرامية وإرهابها لم تكن تستطيع ارتكاب جرائمها لولا القضاء الذي أنعش وينعش أسباب الجريمة وفرص ارتكابها، ونحن نشير إلى القصور الفاضح من جانب الأجهزة المعنية بالتصدي للجريمة والمجرم ..

إننا مع تمسكنا بطلب الشعب الاستراتيجي في التغيير الشامل، لنستد راهنا على واجبات المؤسسات المتخصصة من عسكرية وأمنية واستخبارية في تطوير إمكانات الأداء وتركيزه على الأهداف المهنية المباشرة وتخلصها من ظواهر الاختراق والضعف العائدة إلى وجود عناصر تخدم أجندات لا علاقة لها بمهام تلك المؤسسات ..

إن سلامة بنية المؤسسة وصواب اجتهادها وعملها الوظيفي الفعّال بها سيفتح فرص التلاحم الشعب بها ومطاردة كل عنصر إرهاب وتخریب ممن زعيتهم قوى إقليمية أو دولية أو تهيات لهم بيئة التفاهم والتطفل على ما أتاح لهم الولادة والعبث بالأمن مما يتطلع لتعزيز ثقافة السلم الأهلي بديلاً لثقافة العنف، ثقافة التعاطف واحترام الآخر لا ثقافة التناحر والاقتيال ومنطق الانتقام وإشعال منطلق الثارات الوحشية وخطاب همجيتها ..

نحن في المرصد السومري نؤكد ضرورة إعلاء ثقافة القانون ومنع إفلات المجرمين من العقاب بالكشف عنهم أيا كانت ارتباطاتهم ومرجعياتهم بخاطرة تلك الأطراف التي مازالت تشكل خطراً على هز الاستقرار ونشر الفوضى والأنكى انتهاك حقوق الإنسان كافة وبالأساس منها طعنه في وجوده وحياته، وتطلع لدعم الحقوق والحريات وحمايتها تفكيكاً لثقافة الأنسنة واحترام السلم الأهلي ودرءاً لتسدد نهج العنف والانتقام ومنطقه وتحصينا للمجتمع ضد هذا المنهج ومحاصرة للمجرم والجريمة ..

وفي هذا تتحمل المؤسسات المعنية كافة واجبات النهوض بإعلاء موازنات الثقافة وأنشطتها والتعليم وسلامته وأدوار إعلام لا يخضع لكائيات وسوداويات واجترار الثارات ثم جاهزية مؤسسات متخصصة مهنية لا يتم تحييدها لصراعات خارجها ..

التهزيمة لقوى العنف والإرهاب ولماهجهم الإجرامية

د. تيسير عبد الجبار الألوسي

رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

٢٠٢١ / ١٢ / ٧

- حميد مراد رئيساً.
- هشام الاسدي نائباً ومسؤول لجنة الاعلام.
- كريم البصري سكرتيراً.
- سميرة كوري مسؤولة لجنة العلاقات والعالية.
- بروين ميشو مسؤولة لجنة المرأة والطفولة.
- رسول الزامل مسؤول اللجنة الاجتماعية.
- نشأت المندوي مسؤول لجنة الاقليات.

### التوصيات :

- ١- اهمية تثمين المبادرات الوطنية التي تعزز الحقوق الدستورية لكل العراقيين.
- ٢- على جميع القوى الوطنية والمؤسسات المدنية متابعة ملفات حقوق الانسان، ومناهضة كافة اشكال التمييز، والانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها المواطنون في العراق.
- ٣- تفعيل دور المنظمات المدنية والمؤسسات الاعلامية من اجل الضغط على الحكومة لتحسين الأوضاع العامة في البلاد.
- ٤- الكشف عن المعتقلين والمغييبين، وتقديم قتلت المتظاهرين للقضاء.
- ٥- اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة بحق الارهابيين ومروجي العنف والنهج الطائفي والفاسدين وسرقة المال العام.
- ٦ - العمل على وضع آلية لاسترجاع الاموال المهربة والمنهوبة، ومحاسبة المتهمين وتقديمهم للقضاء.
- ٧- ضرورة الاهتمام بشريحة النساء والاطفال من ناحية التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتمكين المرأة في عملية السلام والأمن والتنمية.
- ٨- ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة العاطلين عن العمل من خلال تأمين فرص العمل للخريجين والنهوض بالقطاع الخاص والمختلط والعام.
- ٩- اصدار قانون لحماية حقوق الشباب، وتفعيل قرار مجلس الامن المرقم (٢٢٥٠) لسنة ٢٠١٥ الخاص بتعزيز دور الشباب في السلم المجتمعي.
- ١٠- مناهضة كافة العمليات النزوح والتهجير القسري التي تقوم بها الارهابيين والمجاميع المسلحة، وانهاء تحديات عودة النازحين، واغلاق ملف النازحين من الدولة العراقية.
- ١١- التصدي لكافة الوسائل التي تسعى للتغيير الديموغرافي في مناطق المكونات العراقية، ومنع المظاهر المسلحة فيها.
- ١٢- حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة، وفرض سلطة القانون على الجميع.
- ١٣- تطوير العلاقات الخارجية للدولة العراقية مع المجتمع الدولي، وعدم فسخ المجال للتدخلات الاقليمية والدولية بشؤونها الداخلية واحترام سيادة الدولة العراقية.
- ١٤- متابعة قضايا السجناء العراقيين في السجون الامريكية.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

١٥ / كانون الاول / ٢٠٢١

## آلاف الضحايا في العراق ومئات الشكاوى عن التعذيب وسوء المعاملة



نشرت مفوضية حقوق الإنسان العراقية، خلاصة مؤشراتها للعام الحالي، وتضمنت مقتل ٥٩٦ عراقياً ومصرع ٢١٥٢ جراء حوادث سير، فضلاً عن تلقي ٩٠٠ شكوى حول تعذيب وسوء معاملة داخل السجون .

وأدناه مؤشرات حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠٢١، كما نشرتها المفوضية:

- ٥٩٦ قتلى بسبب العنف، واعتقال ١٠ ناشطين وصحفيين .

- المفقودون: ٨ آلاف (تراكمي منذ ٢٠١٤ بلا تحقيق ومساعدة وتعويض) .

- ٩٠٠ شكوى بلا تحقيق حول تعذيب وسوء معاملة في السجون .

- مقتل ١٧٥ وإصابة ١٥٠ في احتراق مستشفى ابن الخطيب في بغداد، ومستشفى الحسين في الناصرية .

- ١٠٠٠ مدرسة طينية ونقص في المدارس بلغ ٨٠٠٠، أما نسب الالتحاق بها فبلغت: الابتدائية: ٩١٪، المتوسطة: ٣٦٪، الثانوية: ١٨٪، الجامعات ١٤٪، (نسبة التسرب ٧٣٪) .

- العراق يحتاج إلى ٣ مليون ونصف مليون وحدة سكنية .

- ٤٠٠٠ مجمع عشوائي (يسكنها) نصف مليون أسرة. ١٠٢٢ مجمع منها في بغداد، ٧٠٠ في البصرة .

- ٨٢٨٦ حادث مروري توفي فيها ٢١٥٢ شخصاً .

- الأيتام ٥ مليون يتيم (٥٪ من أيتام العالم) ١ مليون .

- ٤٥ ألف طفل بلا أوراق ثبوتية (أب ينتمي لداعش) .

- عدد شكاوى العنف الأسري بلغت ٥٠٠٠ واستأنفت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق عملها مجدداً، بعد أشهر عدة على إيقافها إثر انتهاء ولاية أعضائها البالغة أربع سنوات .

## تصريح إعلامي لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق حول حذف ملحمة غنائية من الفولكلور الايزيدي



هيئة الدفاع عن أتباع الديانات  
والمذاهب في العراق

تستنكر هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق قرار وزارة التربية في إقليم كردستان الخاص بحذف موضوع من المنهاج الدراسي للمرحلة العاشرة، المتضمن ملحمة غنائية قديمة من الفولكلور الايزيدي، وذلك استجابة لاعتراض مجموعة من أتباع الديانة الإسلامية على عبارة وردت في الملحمة الايزيدية يعتقد أنها معادية للدين الإسلامي. أن قرار وزارة التربية في الإقليم يتناقض ومفهوم التعاييش المشترك بين الاقليات في احترام الآخر وتقبل ثقافته، إذ لا يجوز تهميش أو محاولة إلغاء تراث أقلية معينة إرضاءً لمجموعة دينية أخرى أو للاغلبية. كما تجدر الإشارة إلى أن كل الحضارات تتضمن العديد من الافكار والمفاهيم والقصص الخرافية التي لا تنسجم مع واقعنا الحالي وما توصلت اليه الحضارات اليوم من تطور واكتشافات. أن المجتمع الدولي يسعى في دعواته إلى المحافظة على تراث الشعوب ولغاتهم وثقافتهم كجزء من الحضارات الانسانية ولا يقصد منه التقييد بفحواه ومضمونه.

تطالب هيئتنا المسؤولين في وزارة التربية ليس فقط التراجع عن قرار إلغاء الملحمة الغنائية التراثية للإيزيديين من المنهاج الدراسي بل فسمح المجال للطلاب الكوردستاني للإطلاع والافتتاح على تراث وثقافات الآخرين، والابتعاد عن قرقعات تصبو إلى طمس هويات الاقليات الأخرى .

ان الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق تدعو وزارة التربية في الإقليم إلى إدامة وصيانة والمحافظة على تلاحق الثقافات لأتباع الديانات والمذاهب المختلفة، لأنها احد اهم الركائز الأساسية في رقي الدول والمجتمعات، وعلى أهمية الالتزام بشعارات حكومة الإقليم الداعية إلى التعاييش السلمي لمختلف الاقليات كي يكون الإقليم المكان الامن للمختلفين .

الامانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع  
الديانات والمذاهب في العراق

١٣ ديسمبر ٢٠٢١

## اليونيسف تطلق مناشدة عالمية طارئة تخص العراق



اطلقت منظمة اليونيسف، يوم الثلاثاء ١٤ / ١٢ / ٢٠٢١ ، مناشدة تمويل بمبلغ قياسي مقداره ٩,٤ مليار دولار امريكي للوصول إلى أكثر من ٣٢٧ مليون إنسان - بعضهم ١٧٧ مليون طفل - ممن تأثروا بالأزمات الانسانية الناجمة عن جائحة كورونا في مختلف انحاء العالم . وتعدّ هذه المناشدة أكبر من سابقتها للعام الماضي بنسبة ٣١٪ في ظل تواصل الحاجات الانسانية .

وفي هذا الصدد، قالت هنريتا فور، المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسف: «ثمة الملايين من الأطفال في شتى انحاء العالم يعانون من تأثير النزاعات، وتقلبات الطقس المتطرفة، والأزمة المناخية. وبينما تشارف جائحة كورونا على عاها الثالث، تفاقمت محنة هؤلاء الأطفال مع تعثر الاقتصادات وتزايد وتيرة الفقر وعدم المساواة. وكما هو الحال دائماً، فإن الأطفال الذين ما برحوا يعيشون في الأزمات هم الأكثر تضرراً، وهم بحاجة إلى مساعدات عاجلة» .

في العراق، وكجزء من المناشدة، تطلب اليونيسف مبلغ ٥٢,٢ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٢ لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة والحادّة للأطفال والأسر الضعيفة المتأثرة بعدد من المواقف الإنسانية، بما في ذلك الأزمات الطويلة الناجمة عن الصراعات و انعدام الاستقرار السياسي وموقف جائحة كورونا .

فضلا عن ذلك، وكجزء من مناشدة اللاجئين السوريين، طلبت اليونيسف مبلغ ١١,٦٦٤,٤٢٩ دولارا أمريكيا لعام ٢٠٢٢، ومبلغ آخر بنفس المقدار لعام ٢٠٢٣ من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين العاجلة، وحاجات المجتمعات المضيفة الضعيفة في العراق، مع المساعدة في التخفيف من الآثار السلبية المتواصلة لجائحة كورونا. ومن شأن هذه المناشدة أن تصل بيد العون إلى ١١٥,١١٣ لاجئ سوري في العراق، من بينهم ٧٢,٦٦٩ طفلا .

وتأتي مناشدة التمويل لهذا العام، وهي الأكبر من نوعها في تاريخ اليونيسف، في سياق تسببت فيه النزاعات المتصاعدة بدفع ملايين الأطفال ومجتمعاتهم إلى حافة الكارثة. وتتواصل الهجمات على الأطفال الذين يعيشون في البلدان التي تشهد نزاعات، بما في ذلك الهجمات على البنس التحتية المدنية البالغة الأهمية لبقاء الأطفال، وبوتيرة تنذر بالخطر. كما أن حوالي ٢٤٠٠٠ حالة انتهاك جسيم ضد الأطفال قد تم تأكيدها العام الماضي، أي بواقع ٧٢ انتهاكا في اليوم الواحد .

كما أن التغير المناخي يؤدي أيضا إلى تفاقم نطاق وحدة حالات الطوارئ. حيث تضاعف عدد الكوارث المرتبطة بالمناخ بواقع ثلاث أضعاف في العقود الثلاثة الماضية. أما اليوم، فثمة أكثر من ٤٠٠ مليون طفل يعيشون في مناطق معرضة لأزمة مياه شديدة، أو بالغة الشدة .

## رسالة أنطونيو غوتيريش بمناسبة يوم حقوق الإنسان



يهر عالمنا حاليا بمنعطف حاسم جراء جائحة كوفيد-١٩ وأزمة المناخ وتوسع نطاق التكنولوجيا الرقمية ليشمل جميع مناحي حياتنا كل ذلك أدى إلى نشوء أخطار جديدة تتهدد حقوق الإنسان.

فمظاهر الإقصاء والتمييز تتفاقم ، والحيز المدني ينحسر .

ونسبة الفقر والجوع ترتفع لأول مرة منذ عقود ، وملايين الأطفال يحرمون من حقهم في التعليم .

وهوة عدم المساواة آخذة في الاتساع .

غير أنه بوسعنا أن نختار طريقا مغايراً . فقبل هذا اليوم بثلاثة وسبعين عاما، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وما زالت المبادئ التي نص عليها هذا الإعلان البسيط تشكل مفتاح أعمال جميع حقوق الإنسان - مدنية واقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية - لصالح جميع الناس في كل مكان .

فالتعافي من آثار الجائحة يجب أن يكون فرصة لتوسيع نطاق أعمال حقوق الإنسان والحريات وإعادة بناء الثقة .

الثقة في العدالة وفي نزاهة القوانين والمؤسسات .

والاعتقاد بأن تحقيق الحياة الكريمة أمر ممكن ، والإيمان بأن يكون باستطاعة الناس أن يدافعوا عن قضاياهم في إطار يوفر لهم العدل وأن يضعوا حلولاً لمضالمهم بطرق سلمية.

إن الأمم المتحدة تدافع عن حقوق كل فرد من أفراد أسرتنا البشرية ، وسنواصل سعيها اليوم وغداً من أجل أن ينعم الجميع بالعدالة والمساواة والكرامة وحقوق الإنسان .

ويوم حقوق إنسان سعيد !

# الدفاع عن الصيادين حماية للاقتصاد الوطني والسيادة

ماجد زيدان



تقارير اممية واقليمية دونت انتهاكات يتعرض لها الصيادون العراقيون في المياه الاقليمية والدولية والوطنية حتى أنهم قيدوا حركتهم وحددوها في اضيقة جغرافية خشية تعرضهم للتعسف والابتزاز والاعتقال وفرض غرامات من الاجهزة الامنية لدول الجوار. يشكو الصيادون من ان

السلطات الوطنية لا تدافع عنهم ولا تحميهم كمواطنين ولا تحمي نشاطهم الاقتصادي في قطاع الصيد في شط العرب والخليج و الأهوار والبراري الذي يشكل جزءا لا يستهان به من الاقتصاد المحلي لمحافظة البصرة والعراق. هذه التجاوزات والانتهاكات والغرامات التي تصل الى ثلاثة الاف دولار تفرضها الدوريات الايرانية والكويتية بزعم التجاوز على حدود الجيران تنقل كاهل الصيادين حتى ان هذه الدوريات وجدت في ذلك بابا للارتزاق والابتزاز لغياب المحاسبة والحماية الوطنية ادت الى تدهور النشاط الاقتصادي وتراجع حجم الثروة السمكية المعروضة في الاسواق المحلية وارتفاع اسعارها ولم يعد بمقدور اعداد غفيرة يحلمون بتناولها حتى بالمناسبات لأن ثمنها يفوق مداخيلهم. ولاول مرة يعاني الصيادون من شحة كمية الصيد وبالتالي تدهورت اوضاعهم الاقتصادية واضطرت بعضهم الى التخلي عن المهنة التي اصحت لا تسد متطلبات حياتهم بالحد الأدنى بل ان بعضهم لم يعد يأكل مما يصيد لأنه يفضل ان يبيع زرقه الشحيح منه امام اغراء السعر الذي يحصل لتلبية حاجات أساسية اخرى.

ان الضربة التي وجهتها دولتي الجوار ( ايران والكويت ) للصيادين تتطلب من الحكومة الاتحادية وقفة جادة ومسؤولة ولا ينبغي ان تهون عليها كرامة العراقيين وقطع لقمة الخبز عنهم فالدفاع عن حقوق مواطنينا في العمل والنشاط الاقتصادي يساوي الدفاع عن السيادة الوطنية وملاحقة من يعتدي على حياض الوطن والحقوق الاقتصادية المشروعة فيه.

للدسف كلا الدولتين اللتين نشيد بهما بمناسبة ومن دونها لا يظهران رغبة في الحفاظ على المصالح العراقية ويهضماتها بشكل صارخ ليس في قطاع الصيد وإنما في القطاع النفطي واستخراجهما له من الحقوق المشتركة دون اي مراعاة لحقوق العراق

الواقع ان على الحكومة الاسراع في اتخاذ الاجراءات الملائمة لاشعار الصيادين والمواطنين بان حكومتهم تبذل قصار جهدها لحماية حقوقهم ونجدتهم في حال تعرضهم للانتهاكات وتمتلك الإرادة السياسية لذلك وتنبد قواها الحاكمة محاربة الاجنبية على حساب ابن البلد وخصوصا البيئة والمناخ الضروري لاداء اعمالهم من دون مضايقات وتطوير القدرات البحرية كي يعلم الآخرون ان لهم دولة تقف بجانبهم كما يجب تقديم كل الدعم البهم للمنافسة الاقتصادية.

المواطنون بحاجة الى شفافية السياسة والمواقف ازاء ما يحدث لهم على الحدود وفي المياه الدولية وتطوير قدرات البرع الاقتصادي والتجاري والقانوني على صعيد المنظمات الدولية. ولابد ان نشير الى اهمية الدعم لهذه الفئة وللقاطنين في المناطق الحدودية ومساعدتهم على توفير حياة لائقة تمكنهم من الصمود في ما يواجهون من ضغوطات وتحديات للنيل من معيشتهم.

# حماية الصحفيين / عدد قياسي



## اعداد معن كدوم

في مقال رأي لجويل سيمون ، المدير التنفيذي للجنة حماية الصحفيين، بعنوان «في المعركة بين الحقيقة والأكاذيب، يجب علينا حماية الصحفيين في العالم». ويشير المقال إلى التقرير الصادر عن لجنة حماية الصحفيين، الذي «أظهر عددا قياسيا من الصحفيين المسجونين حول العالم. أحدهم هي تشانغ تشان، المدونة والناشطة التي تم اعتقالها في مايو/أيار ٢٠٢٠ أثناء الإبلاغ عن التفشي الأولي لكوفيد - ١٩ في ووهان، وحكم عليها بالسجن لمدة أربع سنوات. وبحسب ما ورد، فإن صحة تشانغ، التي كانت قد أصريت عن الطعام احتجاجا على سجنها الجائر، في حالة متدهورة».

وكذلك في المكسيك والفلبين وحتى الهند، يعتبر العنف ضد الصحفيين «مشكلة مستوطنة»، حيث يوجد أكبر عدد من الصحفيين الذين قتلوا بسبب تقاريرهم حتى الآن في عام ٢٠٢١.

ويعزو الكاتب الرقم الكبير إلى «الإفلات من العقاب، فيما لم تتم محاسبة أي شخص على ٨١٪ من جرائم قتل الصحفيين على مستوى العالم في السنوات العشر الماضية، وفقا للجنة حماية الصحفيين».

ويضيف: «أصبحت البلدان التي تسجن الصحفيين أكثر جراءة، وغير قابلة للضغط والإدانة الدوليين. فالمدون رائف بدوي، في السعودية، مسجون منذ عام ٢٠١٢؛ أدين بازديان الأديان وحكم عليه بالسجن ١٠ سنوات و١٠٠٠ جلدة. مات أزيمجون أسكروف في سجن قرغيزي في يوليو/تموز من العام الماضي. وجاءت عقوبة السجن المؤبد التي صدرت بحقه في ٢٠١٠ بعد عملية قضائية «شابها التعذيب ونقص الأدلة والتهم الملققة».

كذلك «تم إجبار صحفيين آخرين على النفي: أُجبر الصحفيان الحائزان على جوائز، إيوالد شارفبرغ وجوزيف بوليزوك، من أرمانيو دوت إنفو في فنزويلا، على الفرار إلى كولومبيا بعد سلسلة من التهديدات القانونية. واتخذ سوني سوبي من فرونتير ميانمار مؤخرا قرارا بإجلاء فريقه. وفر جيل من الصحفيين من أفغانستان بعد أن استولت طالبان على السلطة».

ويرى الكاتب أنه «يجب على الحكومات التي تدعي دعم الديمقراطية وحرية الصحافة أن تقف إلى جانب هؤلاء الصحفيين الآن. انبثق عدد من الالتزامات الجديدة والمهمة عن قمة الديمقراطية المنعقدة حاليا في واشنطن العاصمة، على سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستطلق صندوقا عالميا للدفاع ضد التنشهر لدعم الصحفيين الذين يواجهون مضايقات قانونية مستمرة. والتزمت هولندا بإنشاء صندوق دعم طارئ للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام المعرضين للخطر».

ويختم «قام تحالف حرية وسائل الإعلام، الذي أنشأته بريطانيا وكندا في عام ٢٠١٩، بتسجيل ٤٩ حكومة على تعهدها العالمي بشأن حرية الإعلام. وهذا الالتزام مهم، لكن التحالف لم يكن صريحا بما فيه الكفاية في مواجهة الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها الحكومات، بما في ذلك بعض أعضائها. في غضون ذلك، يمثل التسليم المستمر لجوليان أسانج سابقة عالمية مروعة، لأن أسانج يحاكم لإعلانه معلومات سرية عامة، وهو أمر يفعله الصحفيون بشكل روتيني».

## عطش بلاد الرافدين

د . صادق كاظم



يعرف العراق تاريخيا على أنه بلاد الرافدين او ما بين النهرين وهي تسمية إغريقية قديمة تدل على ثراء العراق وغناه المائي والزراعي، ولهذا السبب كان العراق مطمعا للامبراطوريات القوية القديمة التي زحفت بجيوشها للسيطرة عليها، ولعل أشهرهم الاسكندر المقدوني الذي حسم الصراع التاريخي مع مملكة الفرس على أرض العراق في موقعة أربيل المشهورة .

كان العراق في الماضي يعاني من الفيضانات الغزيرة التي كانت حتى العصر القريب في خمسينيات القرن الماضي تكتسح العاصمة بغداد وغيرها من المدن، قبل ان يتم انشاء ناظم ومنخفض الثرثار الذي انهى تسونامي الفرق الذي كان يهدد مدن العراق وقتها بالدمار .

اليوم لم يعد نهرا دجلة والفرات وروافدهما العديدة تهدد المدن بالغرق، بل إن المياه اصحت فيهما شحيحة لاسباب عدة ابرزها مشكلة انحباس المطر عن معظم مناطق حوض دجلة والفرات لكل من تركيا وايران والعراق وسوريا، حيث لم يعد المطر غزيرا في تلك المناطق حتى يسهم في ذوبان الثلوج التي تسهم في زيادة كميات المياه التي تتدفق لكل الدول في الحوض، اصف الى ذلك فان مشاريع السدود العملاقة التي تقيمها تركيا وهي دولة المنبع قد اسهمت في خفض حصص العراق المائية الى معدلات كبيرة، رغم محاولات الحكومة العراقية اقناع الجانب التركي بمراعاة اوضاع وظروف العراق الزراعية والمعيشية لرفع الحصص المائية من مياه النهرين ، حيث ظل الجانب التركي يماطل في تنفيذ الاتفاقات السابقة التي تحدد الحصص المائية المناسبة للعراق .

فضلا عن الجارة ايران قد قامت بدورها بتحويل مجرى عدد من الأنهر التي تصب في الاراضي العراقية، بعيدا عنها مما تسبب في تعرض العديد من مناطقنا الحدودية الى الجفاف نتيجة لذلك. وقوع العراق كدولة مصب يتلقى مياهه من تركيا وايران يجعل من موقفه المائي ضعيفا وصعبا والعودة الى ايام الرخاء والوفرة المائية، التي كان عليها العراق في السابق قبل عقود طويلة لم تعد موجودة اصلا والامر يتطلب اعادة التفاوض مع الاتراك بخصوص حصة العراق المائية التي تكفل حقه. حيث إن القبول بالوضع الحالي سيعني موتنا عطشا وجفافا. إذ من المفروض أن تتحرك الحكومة سريعا لممارسة الضغط الدبلوماسي والسياسي لاقتناع انقرة بان تلبى حاجات العراق من المياه، اما الصمت وانتظار السخاء التركي فهذا امر ليس صحيحا وسيعني الانتحار مائيا ، خصوصا ان لدى العراق أوراقا تفاوضية مهمة ابرزها التبادل الاقتصادي والتجاري والنسب المرتفعة من الصادرات التركية للعراق، والتي لا ترغب انقرة بخسارتها، اضافة الى الجانب الانساني، حيث إنه لا يسعد انقرة أن ترى جيرانها في العراق يتضورون عطشا في وقت تتخمد بطون اراضيها بالمياه .

## المرأة والمساواة والبطولة

بناز كاويس الاغا

كان القرن الثامن عشر حقبة مهمة في تاريخ الغرب، أثرت على أوروبا والعالم الغربي عموما، لأن في هذا العصر حدث تغيير كبير حيث خرجت أوروبا من ظلام القرون الوسطى لتضع أولى خطواتها على الطريق التي أخذتها الى العالم المعاصر والصناعة الحافلة بالثروات والامن والحرية .

مجموعة من الحركات الثقافية والسياسية والعلمية كان باعنا لاجراخ أوروبا والغرب من قيود وتقاليد قديمة والتحرر من رجعية الفكر. مع قدوم الرينيسانس عصر النهضة الى أوروبا استطاعت ان تحيا وتحدد الثقافة والعلوم الانسانية، ونضع المنطق والعلم مكان الرجعية والوحشية والتقاليد القديمة التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك .

الى جانب الرينيسانس ظهرت حركة التنوير حيث كانت حركة فكرية وثقافية و فلسفية وعلمية وتاريخية، غيرت طريقة مجرى تفكير وعقلية الأوروبي، ومهدت الطريق لظهور مجموعة من الثورات الاجتماعية والسياسية، لأن الناس كانت قد مللت واقع أوروبا ولم يبقوا سادجين اكثر من ذلك .

ثورة فرنسا عام ١٧٨٩ كانت واحدة من اول نطفة ومنعطف للتغيير الى دنيا المعاصر. أصل هذه النطفة الديمقراطية الليبرالية بدأت من هذه الثورة وكانت لها ثلاث شعارات مشهورة يعني الحرية يعني المساواة يعني الاخوة، هذه الشعارات الثلاثة صارت أساسا لكل الثورات الاجتماعية والسياسية في دنيا المعاصر مثل المساواة بين الرجل والمرأة، والتحرر من العبودية وحقوق التصويت أو الاقتراع العام لجميع البالغين بغض النظر عن الجنس أو الدخل أو المكانة الاجتماعية أو العرق او اي قيود اخرى .

منذ ثلاث مئة عام وحتى الان تطورت وتقدمت أوروبا بسرعة فائقة من الناحية الثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية وخاصة في مجال حقوق المرأة، فالمساواة بلغ مستوى ان المرأة تشارك الرجل في جميع القطاعات، وتكون ذي شأن وتترقى في الرتب العالية يوما بعد يوم، بمعنى ان شعارات الثورة الفرنسية والافكار التقدمية في رينيسانس واسبس الديمقراطية الليبرالية استطاعوا ان يفوا بوعودهم وينفذوا هذه الشعارات بكل حذافيره لتستطيع المرأة ان تبني حريتها على هذا الاساس .

نحن في الشرق عامة وفي العراق خاصة ربما نحتاج ايضا الى رينيسانس فكري وثورة ثقافية واجتماعية لتمهد الطريق امام المرأة في المجتمع لكي تكون ذي موقع ومكانة سياسية واجتماعية عالية لان المرأة لعبت دورها في نهضة الحضارات، وأثبتت قدرتها على التغيير الإيجابي في كل المجتمعات .

على المستوى المحلي تحظى النساء بفرص محدودة من القيادة والمساهمة في العملية السياسية مثلا، رغم انهن اثبتن قدراتهن كقائدات ورائدات في صنع التغيير، ولديهن الحق في المشاركة في العملية الديمقراطية بشكل متساو مع الرجل، ولكنهن يواجهن العديد من الصعوبات التي تحول دون مشاركتهن السياسية .

ان المرأة الشرقية المعاصرة يجب ان تعمل في كافة مجالات الحياة، وذلك لأن عملها يساعد على التنمية ويساعد في تحقيق التوازن بين طاقات المجتمع. يجب ان تتمتع النساء في الشرق بنفس الحقوق الدستورية للرجال و نفس الفرص والالتزامات في كافة مجالات الحياة المختلفة .

معاملة المرأة بشكل مختلف على أساس الجنس يعتبر تمييزا، والتمييز أمر غير قانوني، يجب القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، القوالب والصور النمطية يجب ان تختفي تماما لأنه يضر المرأة والمجتمع على حد سواء. تمكين المرأة الشرقية من خلال التوعية والتعليم والدعم ومنحها مساحة أكثر من الحرية لتدرس وتعمل وتكون لها حرية التعبير، وتحرز مواقع تستطيع من خلالها ان تكون صاحبة القرارات .

# ذوو الاحتياجات الخاصة.. واقع هزيل وقانون مغيب



ومنهم من بتر ساقه، ومنهم من فقد سمعه أو بصره، ومنهم من أصيب بحساسية جراء تلوث البيئة والماء، مضافاً إلى وجود العشرات من الأطفال والشباب المشوهين خلقياً بسبب أشعة الأسلحة والذخيرة المستخدمة في الحروب، ناهيك عن المخاطر الحسيمة التي من المتوقع أن تسببها الآلاف من الألغام تحت الأرض في مناطق مختلفة من العراق.

وتسبب الألغام أضراراً صحية ونفسية واجتماعية لقرابة مليوني عراقي، إضافة إلى تهديدها جدياً عملية التطور اقتصادياً واجتماعياً وصناعياً وزراعياً.

وبعد الأطفال أكثر عرضة للإصابة أو الموت جراء الجروح الناجمة عن الذخائر غير المتفجرة من الكبار حيث ينجذب الأطفال إلى المنظر الخارجي المتميز وذو الألوان البراقة لهذه الأجسام القاتلة.

لقد نص الدستور العراقي الناقد للعام ٢٠٠٥ على حقوق المعاقين، حيث نصت المادة (٣٢) من الدستور العراقي على: (ترعى الدولة المعاقين و ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون).

وعرف قانون رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أقره البرلمان العراقي عام ٢٠١٣، بأنه أي تقييد أو انعدام قدرة الشخص بسبب عجز أو خلل بصورة مباشرة على أداء

المتحدة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وفي احصائية لوزارة العمل العراقية وجود نحو أربعة ملايين معاق في العراق، بحسب الإحصائية الأخيرة للوزارة.

وقالت ممثلة اليونيسيف في العراق شيما سن جوتنا، في بيان نشر على موقع المنظمة: "بين (كانون الثاني) و(آب) الماضيين، سجلت الأمم المتحدة خسائر في أرواح ٣٥ طفلاً من المتفجرات من مخلفات الحرب في أرجاء البلاد، وتشوه ٤١ آخرين".

وأشار البيان إلى "زيادة مقلقة في عدد الضحايا من الأطفال مقارنة بعام ٢٠٢٠، إذ تحققت الأمم المتحدة من مقتل ستة أطفال وتشوه ١٢ طفلاً في الفترة ذاتها، جراء المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية".

وفي حديثها للصحفيين في جنيف، تقول أغنيس ماراكيلو مديرة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، إن "العمل في مجال الألغام يتعلق بالمعاناة، وبالناس الذين يستيقظون في الليل مع الكوابيس. يتعلق الأمر بالأطفال الذين يتعرض مستقبلهم للخطر بسبب الإعاقات المتعلقة بالصحة العقلية أو الجسدية".

وتكشف الأمم المتحدة في أحد تقاريرها الخاصة بالأطفال والشباب المعاقين عن أن "هناك عددا كبيرا من الأطفال والشباب العراقيين الذين عوقوا بسبب قربهم من ساحات النزاعات والحرب؛ فمنهم من قطع ذراعه،

خصصت منظمة الأمم المتحدة، الثالث من كانون الأول في كل عام يوماً عالمياً لذوي الاحتياجات الخاصة، وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية فإن أكثر من مليار شخص من سكان العالم يعانون بشكل أو بآخر من أشكال الإعاقة، حيث يعيش ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية.

ويعبر مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة عن فئة من المجتمع، يختلفون اختلافاً ملحوظاً عن الأفراد العاديين، وقد تكون الاختلافات جسدية أو عقلية أو طبية أو فكرية أو حسية أو إعاقة أو خلل في النمو، اما بشكل دائم او متكرر مثل الصرع، مما تشكل تلك الإعاقة صعوبة في الحركة أو المعرفة أو في الإدراك والتعبير عن المشاعر والأحاسيس، ويمكن أن تعيق النطق، الأمر الذي يحد من قدرتهم على ممارسة النشاطات الأساسية والشخصية والاجتماعية، وإشباع حاجاتهم، وإكمال تعليمهم بالطرق الطبيعية. ومن هنا فان احتياجاتهم تختلف عن احتياجات باقي أفراد المجتمع. وعليه فهم يحتاجون إلى معاملة خاصة تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.

ويمكن تصنيف فئات الإعاقة إلى ما يلي:

الإعاقات السمعية أو البصرية، وإعاقات تأخر النمو العقلي الذي قد يسبب بطء التعلم، والاضطرابات السلوكية، والإعاقات النفسية، والاضطرابات اللغوية والإعاقة العقلية، والحركية، والصحية والإعاقات الحسية المزدوجة والإعاقات المتعددة، فيما لتزال التوحد مشكلة غير معروفة الأسباب نسبياً.

يمثل (المعوقون) ذوي الاحتياجات الخاصة ١٠ في المائة من سكان العالم، وترتفع النسبة في العالم العربي إلى ١٢ في المائة، بناء على الإحصاءات الصادرة عن الأمم

## تتمة بيان المنتدى عن الإعلان العالمي ...

في عهد النظام الدكتاتوري والقمعي البائد ، وبعد السقوط في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ من خلال إنتشار ظاهرة الفساد العالي والإداري وسرقة المال العام وتهريب العملة وإحتدام الصراعات على السلطة والإحتراب الطائفي من قبل الإرهابيين وعصابات القاعدة والدواعش من جهة ، وظهور المليشيات والعصابات المسلحة والجريمة المنظمة والأسلحة المنفلت بنطاق واسع من جهة أخرى ، أدى إلى إنفلات أمنى خلق جواً مناسباً للتصفيات والقتل والخطف وانتشار ظاهرة المخدرات ومافيات الإتجار بالبشر وزواج القاصرات والعنف الأسري ، والتخلص من المعارضين الوطنيين لسياسة ونهج الأحزاب الطائفية والعرقية المتحكمة بمقاليد السلطة ، وحرمان الجهات المدنية من الحريات الأساسية التي كفلها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، وبدلاً من أن تعالج الأزمات ومشكلة الخدمات الضرورية والبطالة والفقر والغلاء وتوفير سبل العيش الكريم التي طالب بها الحراك الشعبي وإنتفاضة تشرين الباسلة ، قامت بعض الأجهزة الأمنية والمليشيات المنفلتة بالإعتداء على المتظاهرين والمعتصمين السلميين بالرصاص الحي والقنص والقنابل المسيلة للدموع وبعضها محرم دولياً ، أدى إلى إصابة الآلاف من القتلى والجرحى وعشرات المختطفين مصير بعضهم مجهول لحد الآن ، ولم تقم السلطات الحكومية بإجراءات ملموسة بإحالة القتلة ومن يقف وراءهم من جهات سياسية إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل ، والأمر سارت إلى الأسوأ خاصة بعد الإعلان الأولي لنتائج الإنتخابات المبكرة ورفض بعض الجهات التي خسرت بعض مقاعدها والتلويح بتهديد السلم الأهلي في البلاد إذا لم يتم إلغاء الإنتخابات ، كما إن محاولة إغتيال رئيس الوزراء ( مصطفى الكاظمي ) في منزله داخل المنطقة الخضراء المحصنة تعتبر تحدياً كبيراً للدولة العراقية .. مما يتطلب وضع حد للإنفلات الأمني السائد في البلاد منذ فترة طويلة ، والإسراع في إعلان نتائج الإنتخابات من مجلس القضاء الأعلى لتشكيل حكومة جديدة كفوءة بعيداً عن سياسة المحاصصة والمحسوبية المقيتة .

إن ما يجري من إنتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان وتوترات خطيرة وأزمات خانقة في مناطق عديدة من العالم يتطلب من الأمم المتحدة والرأي العام العالمي إصدار ميثاق مكمل للإعلان العالمي والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لغرض وضع حد للإنتهاكات الواسعة وتخفيف حالة الصراعات والحروب والتدخلات الخارجية التي تهدد السلم والأمن الدولي لتعيش البشرية في أمن وإستقرار وكرامة وعيش كريم بعد مرور أكثر من سبعة عقود على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

### المنتدى العراقي لمنظمات

### حقوق الإنسان

٢٠٢١ / ١٢ / ١٠

التفاعلات مع محيطه في حدود المدى الذي يعد فيه الإنسان طبيعياً ، وكل من فقد القدرة كلياً أو جزئياً على المشاركة في حياة المجتمع أسوة بالآخرين ، نتيجة لإصابته بعاهة بدنية أو ذهنية أو حسية ، أدى إلى قصور في أدائه الوظيفي .

وإن التأهيل هو عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية لمساعدة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفعالية الوظيفية لتمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتنمية قدراتهم للاعتماد على أنفسهم ، وجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع ما أمكن ذلك .

ومع كل هذا فإن القانون بقي حبرا على ورق ، ولم تحظ الحكومة أية خطوة عملية لتنفيذ القانون وتأسيس الهيئة الوطنية لرعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة .

يجدر أن العراق صادق وانضم في عام ٢٠١٢ إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وأصبح ملزماً بها وتأسيس هيئة وطنية مستقلة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وشرع مجلس النواب ، خاصة وان قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ ، تم إقراره ودخل حيز التنفيذ .

وطبقاً للمواثيق الدولية فيما يخص المعاقين فإن المادة الثالثة من اتفاقية حقوق المعاقين التي أقرتها الأمم المتحدة في ٢٠٠٦ ، نصت على احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم ، وحمائيتهم من التمييز ، وكفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع ، واحترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية ، وضمان تكافؤ الفرص ، وإمكانية الوصول ، واحترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم .

واعتربت منظمة الصحة العالمية اتفاقية رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بأنها مهمة لأنها إحدى معاهدات حقوق الإنسان التي صممتها ممثلو الأسرة الدولية ، بمن فيهم المعوقون والمسؤولون الحكوميون وممثلو المنظمات غير الحكومية وغيرهم ، بغرض تغيير الطريقة التي ينظر إليها الناس إلى المعوقين والطريقة التي يعاملونهم بها في مجتمعاتهم .

# الدولة الحديثة وقصة فشلها العربي

أ. د. عقيل عباس



يتطلبها التطور المؤسساتي السليم لشعوب الدول الخاضعة للانتداب.

في آخر المطاف، بنهاية تجارب الانتداب الأوروبي في المشرق العربي بدءاً بالعراق في ١٩٣٣ وبقيّة دول المشرق الخاضعة هذا النظام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك، أسس معقولة لدول لها قابلية التطور كي تصبح دولاً رصينة في المستقبل.

لم يكن الأمر بحاجة إلى قرنين من الزمن، كما في النموذج الأوروبي الأصلي، كي تنضج التجارب المشرقية بخصوص الدولة الحديثة إذ ليس هناك أصلاً ما يبرر إعادة اكتشاف العجلة من جديد بعد أن أصبحت الدولة الوطنية الحديثة النموذج السائد عالمياً.

كانت المشكلة الأساسية في معظم هذه الدول الناشئة وغيرها في العالم العربي هي هيمنة الثورية على المؤسساتية في إطار صعود نخب عسكرية إلى سدة الحكم وترسيخ الخوف من العالم الخارجي، العربي عموماً، بوصفه عدواً يستهدف العرب عبر إشاعة نظريات المؤامرة المختلفة كسبيل لفهم العلاقة بين الذات والآخر.

ثم كان هناك الاستغلال الفج للعنقاء الفلسطيني وإعلاء تحرير فلسطين كقضية مركزية عطلت باسمها الأسئلة الجوهرية بخصوص التنمية والديمقراطية والتطوير المؤسساتي والثقافي.

كان صعود الإسلام السياسي بعد تراجع النموذج القومي إثر الهزيمة العربية المروعة في حرب ١٩٧٦ آخر الأوهام الباهظة الثمن التي يمر بها العالم العربي عبر تأكيد الإبتكالي على الهوية الدينية وإهماله أو تهيمشه للهوية الوطنية والإنسانية للمرء.

في هذه السنوات الأخيرة نشهد السقوط السريع نسبياً، لنموذج الإسلام السياسي في العالم العربي، ثمة مؤشرات مهمة على أن هذا السقوط والدروس المتعلمة منه قد يفسح المجال لاستكمال بناء تجارب رصينة لدول وطنية حقيقية وراسخة.

بروز الديمقراطية وترسخها كآلية لحل النزاع والاختلاف والحفاظ على السلم الأهلي.

استغرقت هذه التجربة نحو قرنين من الزمن وتخللها الكثير من الصعوبات والألام والدماء والاكتشافات والنجاحات كي تنضج وتصل إلى نجاحها واستقرارها الحاليين وتتحول إلى مثال عالمي.

في المشرق العربي، كان الأمر مختلفاً جداً، فالدولة الحديثة، مفهوماً وتطبيقاً، جاءت على نحو مفاجئ وصادم على إثر هزيمة دولة كان معظم سكان المشرق العربي يدينون لها بالولاء على امتداد حكم دام نحو ٤٠٠ عام، كان ذلك بنهاية الدولة العثمانية بعد هزيمتها أمام الحلفاء.

بريطانيا تحديداً، في الحرب العالمية الأولى، بسبب تطورات كثيرة في النظام الدولي في العقدين السابقين على هذه الحرب وفي أثنائها وبعدها، لم يكن ممكناً لدولتي الحلفاء، فرنسا وبريطانيا، اللتين هيمنتا على المشرق العربي بعد هذه الحرب اللجوء إلى سيطرة استعمارية مباشرة، كتلك التي كانت سائدة مثلاً في الهند تحت الاستعمار البريطاني والجزائر تحت الاستعمار الفرنسي.

بدلاً من ذلك، عُمد إلى نظام الدول شبه المستقلة مؤقتاً في ظل إشراف أوروبي، فرنسي وبريطاني، لتدريب شعوب هذه الدول الناشئة على معنى الدولة وكيفية إدارتها مؤسساتياً. كان هذا نظام الانتداب الذي مثل منطقةً وسطى بين مفهوم الاستعمار التي ساد في القرن التاسع عشر ومفهوم الاستقلال الذي ساد في القرن العشرين.

برغم كل الشيطنة العربية المعتادة لتجارب الانتداب الأوروبي في المنطقة الذي تشمل دول العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين (وهذه الأخيرة كانت رسمياً دولة بهذا الاسم خاضعة للانتداب البريطاني ويُطلق على اليهود والعرب الساكنين فيها تسمية «فلسطينيين»)، ساهمت هذه التجارب في إنشاء مؤسسات دولة، من جيش وقضاء وتعليم وصحة، وبالتالي في إثارة أسئلة المواطنة والهوية والاختلاف.

لكن شيأت تجارب الانتداب هذه أيضاً عيوبٌ كثيرة بينها هيمنة المصالح الاقتصادية والجيوبوليتيكية للدول الفنتدبة على الحاجات الحقيقية التي

الدولة الحديثة مفهوم أوروبي بدأ بالبروز في القرن السابع عشر ليترسخ على امتداد القرنين التاليين، الثامن عشر والتاسع عشر. ارتبط بروز الدولة الأوروبية الحديثة بالتخلص من الحروب الدينية التي استعرت في القرن السادس عشر بعد حركة الإصلاح الديني البروتستانتية والنزاع الذي نشأ بخصوص تمثل الدولة التقليدية، من إمبراطوريات وإمارات وممالك، شكل الحقيقة الدينية المطلق في سلوكها.

جاءت نقطة التحول المهمة عبر الإدراك البطيء، لكن المهم، أوروبياً أن الاختلاف بشأن الحقائق السماوية مفتوح وغير قابل للحسم ويقود إلى نزاع أهلي دائم ودموي غالباً، وبالتالي لا بد من تنحية الخلاف الديني عن الحيز العام وحضره بالحيز الخاص المرتبط بحياة الأفراد الشخصية بعيداً عن مؤسسات الدولة وسياساتها.

من هنا كانت العلمانية وجوهراً حياً للدولة إزاء أديان مواطنيها ومعتقداتهم الإيمانية المختلفة من خلال عدم تبنيها معتقداً على حساب آخر واعتبار شرعية الحكم والدولة تابعة من الحقائق الأرضية البشرية، وليست السماوية الدينية، التي يجتمع حولها ساكنو المكان أو البقعة الجغرافية. من هنا نشأ مفهوم الصالح العام الذي تتمثل من خلاله مصالح كل فئات المجتمع عبر مؤسسات الدولة التي تحمي هذه الصالح، وليس مصلحة مجموعة على حساب مجموعة أخرى.

قاد اعتبار المكان، وليس السماء، مصدراً للشرعية الدولية، من جهة، والحفاظ على المصالح المشتركة لسكان هذا المكان معياراً لكفاءة الدولة واحترامها لمواطنيها، من جهة أخرى، إلى تشكل مفهوم الوطنية وتعمقه بمرور الزمن. ترافق كل هذا مع نمو مؤسسات الدولة واتساع الخدمات

التي تقدمها للمجتمع في مجالات كثيرة كاللّعليم والصحة والخدمات والأمن، فضلاً عن الحماية القانونية التي أزلت تدريجياً أشكال التمييز المختلفة التي كانت تفرق بين المواطنين، على أسس عرقية أو جنسية وغيرها، وضمنت لهم التعبير عن آرائهم بخصوص معنى الصالح العام عبر أدوات التداول السلمي للسلطة من خلال العمل السياسي والحزبي والمعارض والتنافس الانتخابي. أدت هذه إلى

# المرأة وبناء السلام

## باسمين سلمان

بعثات حفظ السلام على وجه التحديد من ٢١٪ إلى ١٩٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ .

فعلى المستوى المحلي يمكن القول ان موضوع تفعيل دور المرأة في بناء السلام والمشاركة في صنع القرار لا تقتصر على الجهود الحكومية التنفيذية والتشريعية فقط، اذ لابد من توعية مجتمعية بأهمية دور المرأة في المفاوضات وبناء السلام والتعايش السلمي، وأن يشتمل موضوع تفعيل دور المرأة على قطاعات اوسع تضم كل من منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية ومراكز الدراسات والبحوث والتدريب بغية رفع الوعي في هذه القضية.

المرأة ليست فقط مستفيدة وانما شريكة اساسية في المجتمع ونصف الفاعلين، ولا يفوتنا الاشارة الى أهمية العمل على تغير الصور الذهنية والقوالب النمطية التي وضعها المجتمع للمرأة وحدد امكانياتها وادوارها، وضرورة توضيح الآثار الايجابية الناتجة عن تحقيق المساواة الجندرية (النوع الاجتماعي) في بناء السلام، والعمل على تنمية وتكوين وتطوير وصقل مهارات تشريحية من الجيل الجديد وتدريبهم على مهارات الحوار السلمي وبناء التقبل والثقة والتعامل مع الصرعات بطريقة تخلو من العنف وتشكيل قيادات نسوية من دعاة السلام، كما يتطلب الامر تظافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية وعمل تشبيكات دولية، ويبقى التأكيد على تشكيل نوعيات من القيادات النسوية لتكوين رائدات في صنع السلام والمفاوضات وليس مجرد ارقام ونسب تدرج ضمن انجازات وخطط سنوية ودور شكلي غير فعال .



نقطة، التي قد يراها البعض متداخلة ولا يمكن تنفيذها على ارض الواقع بالنسبة لبعض البلدان، وافتقاره الى تدابير الالتزام، وبصرف النظر عن ذلك الا انه قد مهد الطريق لعزيم من القرارات وخطط العمل لصالح المرأة، ويعتبر الخطوة الأولى في وضع معايير دولية جديدة تحمي المرأة وتدعمها في جميع المستويات. فضلاً عن تحديده للنساء كعناصر فاعلة، مما مكن المرأة من المطالبة بما هو حق لهن.. كما شجع الدول على تنفيذ برامج قائمة على النوع الاجتماعي. وتجدر الاشارة الى ان العراق الى جانب الاردن وفلسطين كان من أوائل الدول على مستوى المنطقة العربية بوضع خطط وطنية وتم اعتمادها منذ عام ٢٠١٤ .

أن موضوع تفعيل دور المرأة يواجه الكثير من التحديات، اذ يلاحظ من خلال الاطلاع على التقارير الرسمية لهيئة الامم المتحدة للمرأة، والدراسات المنشورة تبين ان مساهمة المرأة في عمليات صنع السلام بصورة عامة تعد ضئيلة ومحدودة اذ مثلة المرأة عالمياً بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٩، نسبة ١٣٪ من المفاوضين و ٦٪ من الوسطاء و ٦٪ من الموقعين على اتفاقيات عمليات السلام الرئيسية في جميع أنحاء العالم، وحوالي سبع من كل عشر عمليات سلام لم تتضمن أي وسطاء أو نساء موقعة على الاتفاق. كما انخفضت حصة المرأة في المناصب العليا في

يعد هدف تحقيق السلام والتعايش السلمي شرطاً أساسياً لاكتمال رفاه الشعوب وان حفظ السلم قضية هامة وضرورية تسعى الأمم المتحدة لترسيخها بمشاركة العديد من مكاتبها فضلاً عن كونها موضعاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

ولأهمية موضوع السلام ادرجت الأمم المتحدة الهدف ١٦ الذي يرسخ المجتمعات العنيفة، والمسالمة والانتعاش، ويطلب من الدول الأعضاء ترسيخ التعايش السلمي بين الناس، وتقليل تدفق الأسلحة ومحاربة الجريمة المنظمة وكافة أنواع العنف في كل دول العالم . ضمن اجندة اهداف التنمية المستدامة التي ادرجتها الأمم في تاريخ ١ كانون الاول ٢٠١٦ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

ومما لاشك فيه ان الهدف السابع عشر من اهداف التنمية المستدامة يتفق مع قرار الأمم المتحدة المرقم ١٣٢٥ والمتخذ بالاجماع في ٢٠٠٠/١٠/٣١ حول المرأة والسلام والأمن، اذ يتميز القرار بانه الأول من نوعه الذي بحث على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وبناء السلام وحل النزاعات، ويناقش في بنده العاشر صراحة مشكلة انتشار العنف على اساس النوع الاجتماعي في مناطق الصراعات. وكما يعد القرار (١٣٢٥) بانه اول وثيقة رسمية وقانونية تنطوي على التزام سياسي دولي وخطوة كبيرة في تطوير قضايا المرأة، وأداة لتمكين المرأة في صنع السلام وتعبئتها كمورد بشري فعال في هذا المجال .

يتكون القرار (١٣٢٥) من ١٨

## ألمانيا تودع السيدة " أنجيلا ميركل "



ودعت ألمانيا السيدة «أنجيلا ميركل» مع ست دقائق من التصفيق الحار في الشوارع والشرفات والنوافذ، صفق البلد بأكمله لمدة 7 دقائق، مثال رائع للقيادة والدفاع عن القيم الإنسانية.

انتخبها الألمان لقيادتهم وقادت ٨٠ مليون ألماني لمدة ١٦ عاما بكفاءة ومهارة وتفاني وإخلاص.

لم تتفوه بالهراء، لم تظهر في أزقة برلين لتصويرها، أطلق عليها لقب «سيدة العالم» و«المرأة الحديدية»

لقبها السوريين بـ «ماما ميركل» و«ملاك الإنسانية فتحت أبواب بلدها لهم، بعدما تخلى العالم عنهم وفي أصعب الظروف، كما تعهدت أيضا باستقبال مليون لاجئ جديد.

قالت جملتها الشهيرة ( نستطيع أن ننجز ذلك ) تعليقا على قدرة بلدها على إدارة أزمة اللاجئين، كما قالت لست نادمة على قراراتي الإنسانية أبدا التي

تمثل قيما ومبادئ الشعب الألماني بالاستقبال اللاجئيين الهاربين من الحروب في بلادهم.

خلال هذه السنوات الستة عشر من قيادتها للسلطة في بلدها لم تسجل أي تجاوزات ضدها، لم يتم تعيين أي من أقاربها في منصب حكومي، لم تدعي أنها صانعة الأمجاد، لم تحصل على

الملايين مقابل خدماتها ولا أحد يهتف بأدائها، ولم تحصل على الموثيق والتعهدات من أحد. تركت ميركل قيادة البلاد وسلمته لمن بعدها وألمانيا والشعب الألماني في أفضل حالة على الإطلاق، فوقفت ألمانيا كلها كجسد واحد يودعها في مشهد لن تنساه ألمانيا أبدا.

لم تغريها الموضة أو الأضواء ولم تشتت العقارات والسيارات واليخوت والطائرات الخاصة وغيرها. ستة عشر عاما ولم تغير خزانة ملابسها أبداً.

في مؤتمر صحفي، سألت صحفية ميركل: نلاحظ أنك ترتدي نفس البدلة، أليس لديك أخرى؟ فأجبت: «أنا موظفة حكومية ولست عارضة أزياء».

وفي مؤتمر صحفي آخر سألوها: هل لديك خادمت ينظفن منزلك ويحضرن وجباتك وما إلى ذلك؟ كانت إجابتها: لا، ليس لدي خادم ولا أحتاجهم، أنا وزوجي نقوم بهذا العمل في المنزل كل يوم.

ثم سألت صحفية أخرى: \* من يغسل الثياب أنت أم زوجك؟ إجابتها: «أنا أرتب الملابس، وزوجي هو الذي يشغل الغسالة، وعادة ما يكون في الليل، لأن الكهرباء متوفرة ولا يوجد ضغط عليها والأهم هو الدخول في الغسالة» حسب الإزعاج المحتمل للجيران، والحمد لله الجدار الذي يفضل

شقتنا عن الجيران كثيف، فقالت لهم: توقعت منكم أن تسألوني عن النجاحات والفشل في عملنا في الحكومة؟؟

تعيش السيدة ميركل في شقة بالطابق الرابع والأخير في بناية تعود إلى القرن التاسع عشر، فيما لا توجد أسوار حولها كما أنها تفتقر إلى فناء أو حديقة، تعيش فيها إلى الآن كأبي مواطن عادي في هذه الشقة قبل انتخابها مستشارة ألمانيا لم تتركها ولا تملك فيلا ولا خدمات

سباحة ولا حدائق ولا أي من مظاهر البذخ.

ميركل الآن المستشارة السابقة لألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا!! ما أروع ان يخدم المسؤول شعبه ووطنه بأمانة ووطنية خالصة وإخلاص.

بالخير ماذا تقول لها وكيف تصفها..؟